



قياس الأثر التفاعلي للفساد وعدم الاستقرار السياسي على تدفقات

الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة للاقتصاد المصري

إعداد

د. محمد عبد الحميد شهاب

أستاذ الاقتصاد

كلية التجارة، جامعة دمياط

shehab70@mans.edu.eg

أ.متولي السيد محمود حسين

مدرس مساعد بقسم التكنولوجيا الاقتصادية والكمية

كلية تكنولوجيا الإدارة ونظم المعلومات، جامعة بورسعيد

dr-metwaly@himc.psu.edu.eg

د. رشدي فتحي محمود حسن

أستاذ الاقتصاد المساعد

كلية التجارة، جامعة دمياط

drhegazy@du.edu.eg

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد السادس – العدد الثاني – الجزء الرابع – يوليو ٢٠٢٥

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

حسين، متولي السيد محمود؛ شهاب، محمد عبد الحميد؛ حسن، رشدي فتحي محمود (٢٠٢٥). قياس الأثر التفاعلي للفساد وعدم الاستقرار السياسي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة للاقتصاد المصري، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، (٢) ٤، ١٣٣-١٧٤.

رابط المجلة: <https://cfdj.journals.ekb.eg/>

قياس الأثر التفاعلي للفساد وعدم الاستقرار السياسي على تدفقات

الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة للاقتصاد المصري

أ.م.تولي السيد محمود حسين؛ د. محمد عبد الحميد شهاب؛ د. رشدي فتحي محمود حسن

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس الأثر التفاعلي للفساد وعدم الاستقرار السياسي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة للاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٢٣)، باستخدام كل من الأسلوبين التحليلي والقياسي، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين المتغيرات الثلاث في الأدب الاقتصادي، وتحليل تطورها في الاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة، وقياس العلاقات الكمية والسببية "التبادلية" بينهم، باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR). ولقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي للفساد "مقداره ١,٠٥٪" ولعدم الاستقرار السياسي "مقداره ١,١٨٪" على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة للاقتصاد المصري، وأن هناك علاقة طردية بين حجم الفساد وعدم الاستقرار السياسي "مقداره ٠,٣٥٪" في المجتمع المصري وأن كل منهما يدعم الآخر، كما تبين وجود تأثير تبادلي بين الفساد وعدم الاستقرار السياسي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة للاقتصاد المصري، فقد أوضحت نتائج العلاقات السببية؛ وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين حجم الفساد وعدم الاستقرار السياسي؛ أي أن الفساد يسبب عدم الاستقرار السياسي والعكس صحيح، وبالتالي تكون العلاقة بينهما تكاملية، كما توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه بين كل من الفساد وعدم الاستقرار السياسي في اتجاه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة للاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة، لذلك توصي الدراسة بضرورة تبني الدولة خطة إستراتيجية وطنية متكاملة لمكافحة الفساد، وكذلك ضرورة الاهتمام بوضع برنامج شامل للإصلاح السياسي والمؤسسي، مع العمل على تهيئة بيئة ومناخ الاستثمار الملائمة؛ لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد المصري.

الكلمات المفتاحية: الفساد، عدم الاستقرار السياسي، الاستثمار الأجنبي المباشر، مصر، نموذج VAR.

مقدمة:

نظراً لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية، فإنه يكون من الضروري دراسة معوقات جذب هذا النوع من الاستثمارات في تلك الدول والتي من أهمها تنامي حجم الفساد وعدم الاستقرار السياسي، حيث توصلت العديد من الدراسات أن تلك التدفقات تسعى نحو الدول ذات العائد الأكبر والأسرع والأمن، في حين تهرب من المناطق التي تعاني من الفساد وعدم الاستقرار السياسي (Barolli et. al, 2009)، على الرغم أنه لا يوجد بيانات يعول عليها في تحديد كل من حجم الفساد وعدم الاستقرار السياسي في كافة الدول التي تعاني منها، مما يصعب من قياس آثارهما علي المتغيرات الاقتصادية؛ إلا أنه من خلال استخدام بعض المؤشرات الدولية التي بدأت تتوافر في السنوات الأخيرة، فإنه يمكن من خلالها التعرف علي مستوي الفساد وعدم الاستقرار السياسي في المجتمع ومقارنته بالمجتمعات الأخرى، فضلاً عن قياس آثاره وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية الكلية وبخاصة معدل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (Globerman and Shapiro, 2002).

فيعد كل من الفساد وعدم الاستقرار السياسي من القضايا الهامة التي تواجه عدد كبير من الدول خاصة النامية منها، كما تنعكس آثارهما السلبية سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية على كافة جوانب الحياة في المجتمع والعديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، من خلال تأثيرهما على مناخ وبيئة الأعمال، فكلما انخفض مستوى الفساد في المجتمع وارتفع مستوى الاستقرار السياسي به ساهم ذلك في توفير البيئة الملائمة والمواتية لنشاط الأعمال، ومن ثم زيادة معدلات الاستثمار والتراكم الرأسمالي المادي والبشري (Cuervo-Cazurra, 2008). وبما أنه لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية بدون استثمار، ولا تعاضل للاستثمار بدون مناخ استثماري جاذب ومتميز، فإن في هذا الإطار شهدت السياسات الاقتصادية اهتماماً كبيراً للتعرف على معوقات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ومن بينها انتشار الفساد وعدم الاستقرار السياسي (Balasubramanyam, 2001)، والتي يعد انتشارهما أحد الأسباب الهامة وراء تحقيق معدلات متدنية وغير مستقرة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عديد من الدول النامية الفقيرة (Aisen and Veiga, 2011).

مشكلة الدراسة:

يعاني الاقتصاد المصري مثل معظم اقتصادات الدول النامية من انخفاض قدرته على توفير المناخ الاستثماري الملائم، وذلك بسبب الظروف السياسية التي مرت بها البلاد من تردي الأوضاع الأمنية، بالإضافة إلى تفشي الفساد وانتشاره على كافة المستويات، هذا فضلاً عن تراجع مؤشرات الأداء الكلي للاقتصاد، من ارتفاع معدلات التضخم والبطالة، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي والتبادل التجاري، والتراجع المستمر في قيمة العملة الوطنية، وهو ما اقترن بالعديد من الاختلالات النقدية والهيكلية التي كانت سبباً في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي الذي تبنته مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في بداية تسعينيات القرن الماضي، والتي لم تأتي بثمارها حيث لم ينجح على المدى الطويل في معالجة المشكلات التي عانى منها الاقتصاد المصري، بل وارتبط به زيادة حجم الفساد عن تلك العمليات التي تعلقت بخصخصة المشروعات العامة (UNDP, 2002).

كما شهدت الفترة من يناير ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٥ زيادة في حجم الفساد وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وهو ما قد يرجع لسوء الإدارة السياسية والاقتصادية خلال تلك الفترة، وما نتج عنه من ضعف الأداء السياسي والاقتصادي، وتفشي الفساد، مما انعكس سلباً على مناخ وبيئة الاستثمار بوجه عام وعلى معدل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد المصري بوجه خاص، ويؤكد ذلك أنه في الفترة التي شهدت فيها مصر انخفاضاً ملحوظاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كان يتعرض مناخ وبيئة الاستثمار لعدد من التحديات والمعوقات التي أثرت سلباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد المصري (نجا، ٢٠٢٠).

ووفقاً لمؤشر مدركات الفساد (CPI)؛ الصادر عن منظمة الشفافية العالمية (TI)، فقد بلغ حجم الفساد في مصر نحو ٣,٢ نقطة في المتوسط خلال فترة الدراسة (١٩٩٦-٢٠٢٣)، فيما بلغ مستوى عدم الاستقرار السياسي نحو ٧٨,٦ نقطة في المتوسط خلال نفس الفترة، طبقاً لمكمل مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب (PIS)؛ كأحدى مؤشرات الحكم العالمية (WGI)، الصادرة عن البنك الدولي (WB)^١. وبذلك تتمثل المشكلة الأساسية لهذه الدراسة في الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

^١ سيتم قياس الفساد من خلال مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية العالمية، والذي يغطي مظاهر الفساد المتمثلة في: (الرشوة، اختلاس المال العام، استغلال المسؤولين للمنصب العام، قدرة الحكومات على احتواء الفساد في القطاع العام، البيروقراطية في القطاع العام، استعمال الوساطة في التعيينات في الخدمة المدنية، الحماية القانونية للأشخاص المبلغون عن حالات الرشوة والفساد، القوانين المتعلقة بالإفصاح عن الذمة المالية، السيطرة على الدولة من قبل أصحاب المصالح الشخصية الضيقة)، وقد بدأ إصدار هذا المؤشر لمصر منذ عام ١٩٩٦، وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر (أعلى فساد) والعشرة (عدم وجود فساد)، وبالتالي اتجاه المؤشر نحو الارتفاع يعني فساد أقل والعكس صحيح، ولقد تغيرت درجة مؤشر مدركات الفساد من (صفر: عشرة)، إلى (صفر: مائة) بداية من عام ٢٠١٢، ولغرض تبسيط التحليل والقياس قد تم توحيد درجة المؤشر في هذه الدراسة لتتراوح قيمته بين الصفر والعشرة خلال جميع سنوات الدراسة. فيما سيتم قياس عدم

" كيف يمكن تحليل وقياس الأثر التفاعلي للفساد وعدم الاستقرار السياسي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد المصري ودراسة العلاقة السببية بين هذه المتغيرات الثلاث؟"

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي الذي تسعى هذه الدراسة لتحقيقه في: تحليل وقياس الأثر التفاعلي للفساد وعدم الاستقرار السياسي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة للاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٢٣)؛ بهدف تقدير العلاقات الكمية والسببية بينهم؛ لتحديد أي منهم يسبب الآخر ويكون سابق عليه.

أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية:

تتمثل في التوصل إلى صياغة إطار نظري يحدد الأثر الاقتصادي المحتمل للفساد وعدم الاستقرار السياسي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء النظريات والأدبيات الاقتصادية.

الأهمية التطبيقية:

تتمثل في تحليل وقياس الأثر التفاعلي للفساد وعدم الاستقرار السياسي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩٦ – ٢٠٢٣)، بغرض التعرف على العلاقات الكمية والسببية بين المتغيرات الثلاث في الأجل الطويل، وتحديد أي منهم يؤثر في الآخر ويكون السبب فيه، بمعنى لأي منهم السابق في التأثير على الآخر، لتحديد مدي الأهمية النسبية لكل منهما بالعوامل الأخرى المؤثرة فيه، الأمر الذي يساعد في تحديد السياسات الملائمة للتأثير على المتغيرات ذات الأولوية ويعالج جوانب القصور بها، بما يحقق أهداف التنمية للاقتصاد المصري.

فرضية الدراسة:

لمعالجة إشكالية الدراسة والإجابة على أسئلتها المطروحة يكون من الضروري اختبار الفرضية الرئيسية التالية:

"وجود أثر تفاعلي للفساد وعدم الاستقرار السياسي على تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى مصر"

ويمكن اختبار هذه الفرضية الرئيسية من خلال ثلاث فرضيات فرعية، وذلك على النحو التالي:

الاستقرار السياسي من خلال مكمّل مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب؛ كأحد المؤشرات العالمية الستة (WGI)، التي يقاس من خلالها الحكم، وتتمثل مؤشرات الحكم هذه في: التصويت والمساءلة، والاستقرار السياسي، وفعالية الحكومة، والجودة التنظيمية، وسيادة القانون، والسيطرة على الفساد. وتتطوي المؤشرات التجميعية الستة للحكم هذه على عديد من المؤشرات الفرعية تم تجميعها بوسائل إحصائية محكمة، وقد تم الحصول عليها من مصادر متعددة للبيانات سواء من خلال عمليات المسح الاستقصائي للأسر والمنشآت، أو مقدمي الخدمات والمعلومات التجارية، والمنظمات غير الحكومية والإقليمية والدولية، حيث تتضمن مجموعة مكونة من ٣١ مصدراً، لقياس تطورات الحكم في الدول بداية من عام ١٩٩٦، وتغطي ٢١٣ دولة حول العالم. ويتم عرض مؤشرات الحكم بطريقتين: الأولى، في صورة الوحدات القياسية العادية لمؤشرات الحكم التي يتراوح مداها فيما بين -٢.٥ كأداء ضعيف، ٢.٥ كأداء قوي؛ الثانية، من حيث الرتبة المنوية التي يتراوح مداها بين صفر كحد أدنى إلى ١٠٠ كحد أقصى، وبصفة عامة زيادة قيمة أي من المقياسين تدل على تحسن مستوى الحكم بالدولة، والعكس صحيح (Kaufmann et al, 2010).

- يوجد تأثير سلبي للفساد وعدم الاستقرار السياسي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة للاقتصاد المصري.
- يوجد علاقة طردية بين الفساد وعدم الاستقرار السياسي في المجتمع المصري.
- يوجد تأثير تبادلي بين الفساد وعدم الاستقرار السياسي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة للاقتصاد المصري.

حدود الدراسة:

تتمثل الحدود الموضوعية للدراسة، في تحليل وقياس الأثر التفاعلي للفساد وعدم الاستقرار السياسي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد المصري. حيث ستختصر الدراسة على التعرف على حجم وطبيعة كل من الفساد، وعدم الاستقرار السياسي التي تعرقل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد المصري، وذلك في سبيل التوصل إلى اقتراح سياسات وآليات لتحسين مناخ الاستثمار، ومكافحة الفساد، وإزالة المعوقات السياسية والاقتصادية؛ لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر. فيما تقتصر الحدود الزمنية للدراسة، على الفترة من (١٩٩٦ - ٢٠٢٣)، ويرجع اختيار عام ١٩٩٦ ك بداية لفترة الدراسة إلى صدور مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية العالمية (TI)، ومؤشر الاستقرار السياسي، كمؤشر فرعي ضمن مؤشرات الحكم العالمية السنة (WGI) الصادرة عن البنك الدولي.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة في سبيل تحقيق أهدافها واختبار فرضياتها على استخدام المنهج التحليلي الوصفي، حيث تعتمد الدراسة على منهج الاستنباط في الجانب النظري من خلال الرجوع إلى الدراسات والأدبيات الاقتصادية السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، وكذلك رصد ومتابعة وتحليل تطورات مؤشرات المتغيرات الثلاث في الاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة (١٩٩٦-٢٠٢٣)، بالإضافة إلى استخدام الأسلوب القياسي، الذي يعتمد على جمع وتحليل البيانات الكمية المتعلقة بتقدير الأثر التفاعلي للفساد وعدم الاستقرار السياسي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة (١٩٩٦-٢٠٢٣)، باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR؛ لقياس الأثر الكمي وتحديد اتجاه العلاقات السببية بين المتغيرات الثلاث باستخدام E-views.

خطة الدراسة:

نتناول في هذه الدراسة النقاط التالية:

- (١) العلاقة بين الفساد وعدم الاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي المباشر في الأدب الاقتصادي.
- (٢) تحليل تطور الفساد وعدم الاستقرار السياسي وانعكاساتها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة للاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٢٣).
- (٣) قياس الأثر التفاعلي للفساد وعدم الاستقرار السياسي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة للاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٢٣).
- (٤) النتائج والتوصيات.

(١) العلاقة بين الفساد وعدم الاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي المباشر في الأدب الاقتصادي.

استحوذت دراسة كل من الفساد وعدم الاستقرار السياسي على اهتمام كبير من قبل الدراسات الاقتصادية التطبيقية في الآونة الأخيرة؛ نظراً لما يترتب عليهما من تأثير على بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار، وبالتالي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد حظيت دراسة العلاقة النظرية بين الفساد وعدم الاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي المباشر بقدر كبير من الجدل؛ نظراً لما تنسب به من غموض، حيث يوجد تباين كبير في الأدلة النظرية والتطبيقية على ما إذا كانت العلاقة سلبية أم إيجابية، لذا يحاول هذا الجزء التعرف على الآراء المختلفة حول طبيعة هذه العلاقة، فيما يلي:

(١-١) أثر الفساد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

فيما يتعلق بأثر الفساد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فإنه لا يوجد اتفاق حول هذا الأثر، وإنما يوجد اتجاهين من الآراء في هذا الشأن، هما:

الاتجاه الأول يوضح فرضية اليد المعوقة Grabbing Hand، وهو الأكثر انتشاراً وتوافقاً بين معظم الاقتصاديين، والذي يشير إلى أن الفساد يؤدي بشكل مباشر إلى آثار سلبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، تنتج من خلال درر الفساد في إعاقه المعاملات Sand The Wheel؛ نظراً لما يترتب على الفساد من ارتفاع لتكاليف انجاز المعاملات الاقتصادية وزيادة حالة عدم التأكد التي يواجهها المستثمر. حيث يؤدي الفساد إلى رفع تكاليف معاملات انجاز الأعمال التي يتحملها المستثمر الأجنبي، من خلال دفع الرشاوى والعمولات للموظفين والسياسيين والجهات المختلفة من أجل إتمام إجراءات العقود والصفقات خاصة الكبيرة، أو الحصول على تراخيص أو تقييم ضريبي منخفض؛ الأمر الذي يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد الاقتصادية وأهدراها (Springis, 2012)، (Wei, 2000)، (Amarandei, 2013)، (السيد، ٢٠١٧).

كما يزيد الفساد من حالة عدم التأكد التي يواجهها المستثمر، وذلك لأن العقود المرتبطة بالفساد ليست قابلة للتنفيذ بحكم المحكمة، وهو ما يؤدي إلى توليد مخاطر إضافية مرتبطة بإمكانية فقدان الثقة والسمعة الجيدة الخاصة بالعلامة التجارية أو المنشأة، بالإضافة إلى أن الرشاوى تقلل من الربحية المتوقعة للاستثمار والناتج الحدي لرأس المال، وتؤدي إلى تشوهات في المنافسة بالسوق من خلال منح بعض الشركات مزايا وحقوق تفضيلية لا تتوافر لشركات أخرى تجعلها أكثر ربحية من غيرها، مما يعزز أوجه القصور التشغيلية للسوق المحلي؛ نتيجة انخفاض المنافسة وعدم الكفاءة. ومن ثم، يكون الفساد في هذه الحالة عائقاً لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (بطران، ٢٠٢٤)، (حسانين، ٢٠١٩)، (Cieslik and Goczek, 2018).

وعلى النقيض يوضح الاتجاه الثاني فرضية اليد المساعدة Helping Hand، لتبرير الأثر الإيجابي للفساد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي ينتج من خلال دور الفساد في تسهيل المعاملات Grease The Wheel، وقدرته على تجنب جمود الأنظمة البيروقراطية، فالرشاوى والعمولات تعمل على الإسراع بإتمام المعاملات وتقلل من حالة عدم التأكد، وتمكن المستثمر الأجنبي من التغلب على القواعد والقوانين واللوائح المتزيدة، ووجود الروتين وصفوف الانتظار التي تمثل قيود ومعوقات للمعاملات؛ الأمر الذي يقلل من التكاليف المرتبطة بالتأجيل وزيادة زمن إتمام المعاملات (Sarmidi, et al., 2015). كما أن الرشاوى تزيد من سرعة وكفاءة الموظف الحكومي في اتخاذ القرارات، فالموظف الذي يتقاضى المدفوعات غير القانونية (الرشاوى) يعمل بصورة أكثر جدياً وإنتاجية، وهو ما يعني أن الفساد في هذه الحالة يؤدي إلى خلق الكفاءة، وذلك من خلال تسريعه لعملية اتخاذ القرارات. ومن ثم، ينظر للفساد في هذه الحالة على أنه يساعد في تخفيف أثر التشوهات الناتجة عن السياسات الحكومية البيروقراطية التي تفرضها الدولة، مما يساهم في إزالة المعوقات أمام تدفقات

الاستثمار الأجنبي المباشر (Belgibayeva and Plekhanov, 2015)، (Barassi and Zhou, 2012)، (Godinez. and Liu, 2015)، (Chande, 2014).

(٢-١) أثر عدم الاستقرار السياسي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

فيما يتعلق بأثر عدم الاستقرار السياسي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فإنه لا يوجد اتفاق حول هذا الأثر، وإنما يوجد اتجاهين من الآراء في هذا الشأن، هما:

الاتجاه الأول يوضح الأثر السلبي؛ لعدم الاستقرار السياسي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو الأكثر انتشاراً وتوافقاً بين معظم الاقتصاديين والسياسيين؛ نظراً لما يترتب عليه من زيادة حالة عدم التأكد المتعلقة بتكاليف وأرباح الاستثمار، حيث يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى خلق بيئة تتسم بدرجة عالية من التوتر وسيادة عدم التأكد وزيادة التناقضات، وهو ما يؤدي لتخفيض الربحية المتوقعة والكفاءة الحدية للاستثمار (Marginal Efficiency of Investment (MEI)، مما يعمل على تخفيض حجم تدفقات الاستثمار المباشر سواء المحلية أو الأجنبية، كما يؤدي التغيير المتكرر للحكومات إلى حدوث تغيير متكرر في السياسات الاقتصادية، والتي تؤدي بشكل مباشر إلى آثار سلبية تعيق تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (Akhtar and Yasin, 2015)، (Busse and Hefeker, 2005)، (Hayakawa, et al., 2013)، (Nazeer and Masih, 2017)، (Afazali, 2019)، (Qadri, et al., 2020).

كما أن التغيرات غير المتوقعة في المناخ السياسي الناتجة عن الإجراءات التي تتخذها الدول المضيفة، والتي ترتبط بمخاطر سياسية من شأنها أن تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي كاحتمالات التأميم أو المصادرة أو نزع الملكية أو عدم القدرة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال خارج الدول المضيفة، وكذلك زيادة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي؛ تؤثر سلباً على بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار، فكلما تميز النظام السياسي بالديمقراطية والاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب واحتمالات نشوب الحروب أو صراعات داخلية (الصراعات العرقية والتعصب أو التطرف الديني) تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي، كلما كان ذلك جاذباً لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (Asif, et al., 2018)، (Reuf, et al., 2016)، (Bitar, et al., 2020).

وعلى النقيض يوضح الاتجاه الثاني الأثر الإيجابي؛ لعدم الاستقرار السياسي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويرجع ذلك إلى أن المستثمر الأجنبي يمكنه الاستفادة من الوضع السياسي السيئ للدول المضيفة للاستثمار، من خلال استغلاله للموارد الطبيعية الوفيرة التي تتمتع بها هذه الدول خصوصاً النامية منها (Yang, et al., 2018). كما أن المستثمرين الأجانب يفضلون الاستثمار في الدول المتقدمة؛ حتى لو كانت هذه الدول لديها درجة عالية من عدم الاستقرار السياسي، وذلك لأن المستثمرين الأجانب في الدول المتقدمة يمكنهم التحوط من المخاطر السياسية من خلال شركات التأمين التي توفر الحماية لاستثماراتهم (Luck and Eichler, 2016)، (Erkekoglu and Kilicarslan, 2016).

(٣-١) العلاقة بين الفساد وعدم الاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي المباشر:

نتناول العلاقة بين الفساد وعدم الاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال التعرف على الآثار التفاعلية للفساد وعدم الاستقرار السياسي بالمجتمع على بيئة ومناخ النشاط الإنتاجي والاستثماري، حيث يعد الفساد أحد المحددات الهامة المؤدية إلى زيادة حدة عدم الاستقرار السياسي بالمجتمع؛ لأنه يؤدي إلى شيوع الفوضى والاضطرابات السياسية، وذلك لأن الفساد يصاحبه لغة القوة وفرض الأمر الواقع كوسيلة لانتزاع السلطة، كما أن عدم الاستقرار السياسي يزيد من انتشار ظاهرة تقشي الفساد في المجتمع؛ لأنه يؤدي إلى غياب المنافسة الحرة والسلمية. ومن ثم، فإنه كلما كان هناك

مستوى منخفض من الفساد وعدم الاستقرار السياسي؛ فإن ذلك يساهم في توفير البيئة الملائمة والمواتية لنشاط الأعمال، وهو ما يؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (Touny, 2016).

(١-٤) الفجوة البحثية:

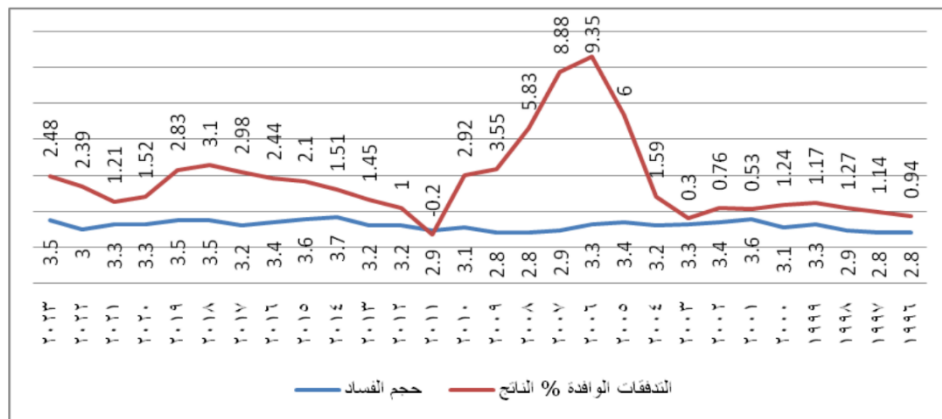
يتضح من العرض السابق عدم اتفاق الدراسات السابقة واختلاف نتائجها حول تأثير الفساد وعدم الاستقرار السياسي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كذلك قلة الدراسات التي تناولت بالبحث الآثار التفاعلية بين الثلاث متغيرات، لذا فإنه يمكن القول بأن وجه اختلاف الدراسة المقترحة عن الدراسات السابقة يتمثل في قياس الأثر التفاعلي للفساد وعدم الاستقرار السياسي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد المصري، الأمر الذي يساعد على اتخاذ السياسات الاقتصادية الملائمة وتوجيه السياسة العامة بما يتناسب مع الظروف الخاصة بها.

(٢) تحليل تطور الفساد وعدم الاستقرار السياسي وانعكاساتها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة للاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٢٣).

سوف يتم تناول هذا الجزء من خلال بندين فرعيين، حيث يتناول الأول تحليل تطورات حجم الفساد وانعكاساتها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما يختص الجزء الثاني بتحليل تطورات عدم الاستقرار السياسي وانعكاساتها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك على النحو التالي:

(١-٢) تحليل تطورات حجم الفساد وانعكاساتها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

في هذا الجزء من الدراسة، نعرض تطور مؤشر حجم الفساد وفقاً لمؤشر مدركات الفساد (١٠-١) ومعدل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى مصر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٢٣)، كما هو موضح بالشكل (١)، بغرض تحليل تطورات حجم الفساد وانعكاساتها على تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافدة لمصر خلال فترة الدراسة.



شكل (١): تطور مؤشر حجم الفساد ومعدل تدفقات الاستثمار الأجنبي في مصر خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٢٣).

Source: (Transparency International, 2024), (World Bank, World Development Indicators, 2024).

تشير بيانات الشكل (١)، إلى أن حجم الفساد بصفة عامة كان مرتفعاً في مصر، حيث أنه في كافة سنوات الدراسة كان أقل من ٥٠٪ من القيمة الكلية للمؤشر، مسجلاً نحو ٣,٢ نقطة في المتوسط خلال فترة الدراسة (١٩٩٦-٢٠٢٣)، هذا فضلاً عن انخفاضه عبر الزمن من نحو ٢,٩٨ نقطة في المتوسط سنوياً خلال النصف الثاني من التسعينيات، إلى نحو ٣,١٨ نقطة سنوياً خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، ونحو ٣,٣٥ نقطة خلال العقد الثاني من الألفية الثالثة، وهو ما يدل على زيادة حجم الفساد بدرجة كبيرة في مصر خلال تلك الفترة، وأن شهدت تحسناً في بعض الفترات القصيرة، ولكن سرعان ما يعاود اتجاهها للارتفاع مرة أخرى، مما يدل على أن مكافحة الفساد لم تكن تخضع لإرادة حقيقية للنظام، ولكن كانت تخضع لاعتبارات لحظية، كحدوث استياء شعبي عام أو تفشي للفساد في سنة ما وتأثيره على الحالة الاقتصادية للمواطنين، مثل ما حدث في غرق العبارة "السلام ٩٨" وحريق قطار الصعيد، أو حملات صحفية وإعلامية للكشف عن قضايا الفساد أو ربما ضغوط خارجية لمحاولة كبح جماح الفساد، ولكن ما يلبث أن تزول هذه الأسباب حتى يعود تقاعس النظام عن مكافحة الفساد (عبد العزيز، ٢٠١٦)، لذلك يمكن القول بأن معدلات الفساد أخذت اتجاهها عاماً صاعداً خلال فترة الدراسة بصفة عامة، فقد انخفض مؤشر حجم الفساد من نحو ٢,٨ نقطة في عام ١٩٩٦ إلى نحو ٣,٥ نقطة في عام ٢٠٢٣؛ أي أنه انخفض بنحو ٢٥٪ في نهاية الدراسة مقارنة بما كان عليه في بدايتها.

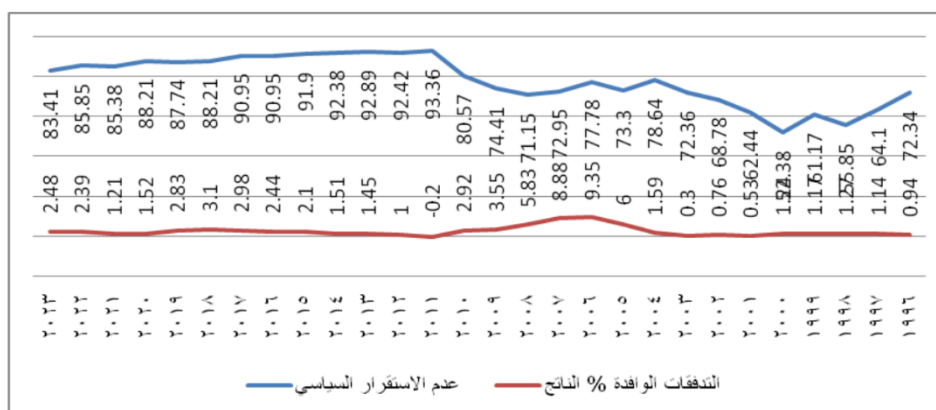
فقد شهدت الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٠)، حالة من الثبات النسبي في حجم الفساد في مصر، حيث بلغ مؤشر حجم الفساد نحو ٢,٨ نقطة في بداية الفترة مقارنة بنحو ٣,١ نقطة في نهاية الفترة، بحجم انخفاض بسيط يقدر بنحو ٠,٣ نقطة في نهاية الفترة عن بدايتها، كما هو موضح بالشكل (١)، والسبب الرئيسي في هذا الانخفاض البسيط؛ يرجع إلى الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية والتحول نحو اقتصاد السوق كأحد متطلبات برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تبنته مصر في بداية التسعينيات؛ إلا أنه على الرغم من هذه الإصلاحات والانخفاض البسيط في حجم الفساد، فإن حجم الفساد كان مرتفعاً خلال هذه الفترة، وذلك نتيجة عدم وجود إصلاحات جوهرية أو رغبة حقيقية عند النظام لتغيير، ويعكس ذلك حالة الثبات النسبي لحجم الفساد خلال هذه الفترة، وهو ما انعكس على معدلات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى مصر خلال هذه الفترة، فقد عملت على حالة من الاستقرار النسبي فيها أيضاً، إذ بلغ معدل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة لمصر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ١٤,١٪ كمتوسط لهذه الفترة.

فيما شهدت الفترة (٢٠٠١-٢٠١٠)، حالة من التذبذب في حجم الفساد في مصر بين الارتفاع والانخفاض، حيث بلغ مؤشر الفساد نحو ٣,٦ نقطة في بداية الفترة مقارنة بنحو ٣,١ نقطة في نهايتها، كما هو موضح بالشكل (١)، فقد شهدت الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٥)، تراجع طفيف في حجم الفساد، إذ سجل عام ٢٠٠١ أقل حجم فساد خلال فترة الدراسة بلغ نحو ٣,٦ نقطة، ويرجع ذلك إلى قيام الدولة بعدد من الإجراءات، كإنشاء وحدة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في عام ٢٠٠٢، وإنشاء لجنة وطنية تنسيقية في مجال مكافحة الفساد "لجنة الشفافية والنزاهة"، بالإضافة إلى توقيع مصر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والجريمة المنظمة في أكتوبر ٢٠٠٣ وتصديقها عليها في فبراير ٢٠٠٥، فيما شهدت الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٠)، ارتفاعاً في حجم الفساد، ويرجع ذلك للتوزيع غير العادل للثروات وتركزها في أيدي فئة قليلة تجدد استغلال الأنشطة التي لا تتسم بالشفافية؛ نتيجة عدم فاعلية بعض قوانين مكافحة الفساد، مما ساعد ذلك على انتشار بعض ممارسات الفساد في عدة معاملات أبرزها الرشاوى خلال هذه الفترة في مصر، وعلى الرغم من ارتفاع حجم الفساد خلال هذه الفترة بصفة عامة؛ إلا أن معدل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى مصر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، قد شهدت ارتفاعات بلغ نحو ٣,٩٧٪ كمتوسط لهذه الفترة.

أما الفترة (٢٠١١-٢٠٢٣)، فقد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في حجم الفساد في مصر، حيث بلغ مؤشر حجم الفساد نحو ٢,٩ نقطة في بداية هذه الفترة مقارنة بنحو ٣,٥ نقطة في نهايتها، كما هو موضح بالشكل (١)، ويرجع ذلك إلى حالة عدم استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية الناتجة عن أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، والتي ساعدت على انتشار الفساد والرشوة؛ نتيجة حالة الانسياب الأمني؛ على الرغم من اتخاذ الدولة عدد من الإجراءات لمكافحة الفساد خلال هذه الفترة، مثل الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد الأولى (٢٠١٤-٢٠١٨) والثانية (٢٠١٩-٢٠٢٢)، بالإضافة إلى الدور الذي لعبته هيئة الرقابة الإدارية باسترداد بعض أملاك الدولة المسروقة وضبط العديد من قضايا الفساد؛ إلا أنها لم تكن كافية في خفض حجم الفساد، وذلك نتيجة انتشار الفساد داخل القطاعات المختلفة بالدولة، بالإضافة إلى غياب الشفافية في محاسبة المسؤولين في قضايا الفساد، كما شهدت هذه الفترة أحداث جائحة كوفيد-١٩ التي أدت إلى تراجع الثقة في القطاع العام المصري؛ لعدم وجود بروتوكولات جيدة الإدارة الأزمات، إذ افتقرت المستشفيات والمراكز الصحية إلى الموارد والتنظيم اللازمين للتصدي إلى هذه الجائحة، بالإضافة إلى نقص مقدمي الرعاية الصحية وتعرضهم للخطر، وعدم وصول العلاج بشكل عادل للمواطنين في بداية الأزمة، ونتيجة للارتفاع في حجم الفساد خلال هذه الفترة، فقد انعكس ذلك بالسلب على معدل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة لمصر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغت نحو ١,٩٠٪ كمتوسط لهذه الفترة.

(٢-٢) تحليل تطورات عدم الاستقرار السياسي وانعكاساتها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

في هذا الجزء من الدراسة، نعرض تطور مؤشر عدم الاستقرار السياسي ومعدل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى مصر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٢٣)، كما هو موضح بالشكل (٢)، بغرض تحليل تطورات عدم الاستقرار السياسي وانعكاساتها على تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافدة لمصر خلال فترة الدراسة.



شكل (٢): تطور مؤشر عدم الاستقرار السياسي ومعدل تدفقات الاستثمار الأجنبي في مصر خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٢٣).

Source: (World Bank, Worldwide Governance Indicators, 2024), (World Bank, World Development Indicators, 2024).

تشير بيانات الشكل (٢)، إلى أن مؤشر عدم الاستقرار السياسي بصفة عامة كان مرتفعاً في مصر، حيث أنه في كافة سنوات الدراسة كان أعلى من ٥٠٪ من القيمة الكلية للمؤشر، مسجلاً نحو ٧٨,٦٣ نقطة في المتوسط سنوياً خلال فترة الدراسة (١٩٩٦-٢٠٢٣)، هذا فضلاً عن زيادته عبر الزمن من نحو ٦١,١٦ نقطة في المتوسط سنوياً خلال النصف الثاني من عقد التسعينيات، إلى نحو ٧٣,٢٣ نقطة في المتوسط سنوياً خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، ونحو ٨٩,٥١ نقطة في المتوسط سنوياً خلال العقد الثاني من الألفية الثالثة، وذلك نتيجة لأحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وما تبعها من تطورات وأحداث، مما يدل ذلك على عدم الاستقرار السياسي في مصر خلال فترة الدراسة ككل، وتدهوره خلال أحداث الثورة، فقد بلغت أعلى قيمة لعدم الاستقرار السياسي خلال فترة الدراسة نحو ٩٣,٣٦ نقطة في عام ٢٠١١، وبصفة عامة أخذت معدلات عدم الاستقرار السياسي في مصر اتجاه عامماً صاعداً خلال فترة الدراسة، فقد ارتفع مستوى عدم الاستقرار السياسي من نحو ٧٢,٣٤ نقطة في عام ١٩٩٦ إلى نحو ٨٥,٨٥ نقطة في عام ٢٠٢٢؛ أي أنه ارتفع بنحو ١٨,٦٧٪ في نهاية الدراسة مقارنة بما كان عليه في بدايتها.

فقد شهدت الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٠)، حالة من التحسن النسبي في مستوى الاستقرار السياسي في مصر، حيث بلغ مؤشر عدم الاستقرار السياسي في بداية الفترة نحو ٧٢,٣٤ نقطة مئوية وانخفض إلى نحو ٥٢,٣٨ نقطة مئوية في نهاية الفترة، كما هو موضح بالشكل (٢)، والسبب الرئيسي لهذا التحسن النسبي هو الاستقرار الحكومي، فلم تشهد تلك الفترة؛ إلا تغيير وزارى، بالإضافة إلى انخفاض مستوى العنف غير الرسمي من قبل الأفراد تجاه النظام الحاكم، فلم تشهد تلك الفترة؛ إلا إضراب عمالي وحيد وثلاث مظاهرات نهاية الفترة، فضلاً عن أنها لم تشهد عمليات اغتيال سياسي، باستثناء حادث الأقصر الإرهابي في عام ١٩٩٧، ونتيجة لحالة الاستقرار السياسي النسبي التي سادت خلال تلك الفترة، فقد تحسنت بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار إلى حد ما، مما أدى إلى ارتفاع طفيف في معدلات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى مصر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ٠,٩٪ في عام ١٩٩٦ إلى ١,٢٪ في عام ٢٠٠٠، بمتوسط بلغ نحو ١,١٤٪ لهذه الفترة.

فيما شهدت الفترة (٢٠٠١-٢٠١٠)، ارتفاع مستوى عدم الاستقرار السياسي في مصر، حيث بلغ مؤشر عدم الاستقرار السياسي نحو ٦٢,٤٤ نقطة بداية الفترة وارتفع إلى نحو ٨٠,٥٧ نقطة في نهايتها، كما هو موضح بالشكل (٢)، ويرجع ذلك إلى زيادة حدة المطالبات الشعبية بضرورة الإصلاحات الديمقراطية مع بداية عام ٢٠٠٥، بالإضافة إلى سيطرة الحزب الوطني الحاكم على ٣٣٠ مقعد في البرلمان المصري من ٤٥٤ مقعد في انتخابات ٢٠٠٥، هذا فضلاً عن سيطرة رجال الأعمال على منظمات المجتمع المدني في تلك الفترة بالتمويل؛ لضمان توجيهها، وكذلك سيطرة النظام الحاكم على الإعلام والصحافة من خلال اتخاذ عدة إجراءات، منها: خضوع الإعلام للرقابة، وخضوع المجلس الأعلى للصحافة لرئاسة مجلس الشورى، وتعيين رؤساء تحرير الصحف القومية من أعضاء الحزب الحاكم لخدمة مصالحها، فضلاً عن أن هذه الفترة شهدت العديد من العمليات الإرهابية، وعلى الرغم من ارتفاع مستوي عدم الاستقرار السياسي خلال هذه الفترة؛ إلا أن معدلات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى مصر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي شهدت ارتفاعاً من ٠,٥٪ في عام ٢٠٠١ إلى ٢,٩٪ في عام ٢٠١٠، بمتوسط بلغ نحو ٣,٩٧٪ لهذه الفترة.

أما الفترة (٢٠١١-٢٠٢٣)، فقد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في مستوى عدم الاستقرار السياسي في مصر، حيث بلغ مؤشر عدم الاستقرار السياسي نحو ٩٣,٣٦ نقطة في بداية الفترة، بينما بلغ نحو ٨٣,٤١ نقطة في نهايتها مقارنة بنحو ٨٠,٥٧ نقطة في عام ٢٠١٠، كما هو موضح بالشكل (٢)، ويرجع ذلك إلى الاضطرابات التي عانت منها مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، فضلاً عن التغيرات المتتالية في منصب رئاسة الوزراء التي بلغت نحو ٨ تغيرات في المنصب خلال تلك الفترة، بالإضافة إلى التعديلات الدستورية المتتالية للدستور المصري بواقع ٤ تعديلات خلال نفس الفترة، فضلاً عن تجاوز عدد الإضرابات العمالية المطالبة بزيادة الأجور والمظاهرات في عام ٢٠١١ "عام الثورة" فقط ما يزيد عن ١٢ ألف مظاهرة وإضراب، وما صاحب ذلك من عمليات اغتيال سياسي لتصل إلى اغتيال نحو ٨٨٩ فرد خلال نفس العام، وقد أسهم ارتفاع مستوى عدم الاستقرار السياسي بالدولة خلال تلك الفترة في انخفاض معدلات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة لمصر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، لتبلغ نحو ٠,٢٪ في عام ٢٠١١، بواقع تدفقات تقدر بنحو ٠,٤٨٢ مليار دولار، وذلك نتيجة تدهور بيئة ومناخ الاستثمار الناتج عن عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي أدى إلى انسحاب الكثير من الشركات والمستثمرين والأجانب من الاقتصاد المصري خلال هذه الفترة، وعلى الرغم من تحسن بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار خلال الفترة الأخيرة؛ إلا أن معدلات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا زالت منخفضة مقارنة بما قبل أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، فقد بلغت معدلات التدفقات نحو ١,٩٠٪ كمتوسط لهذه الفترة.

وإجمالاً يتضح مما سبق، أن الاقتصاد المصري يعاني من ارتفاع حجم الفساد وعدم الاستقرار السياسي، هذا فضلاً عن زيادتهما بمعدلات كبيرة خلال فترة الدراسة، وهو ما أثر سلبياً على مناخ وبيئة الاستثمار وحد من تدفقات رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، وعمل على أن تكون البيئة المحلية طاردة للاستثمارات، فلم تفلح مصر في جذب قدر مقبول من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة.

٣) قياس الأثر التفاعلي للفساد وعدم الاستقرار السياسي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة للاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٢٣).

يهدف هذا الجزء من الدراسة، إلى قياس الأثر التفاعلي للفساد وعدم الاستقرار السياسي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة للاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٢٣)؛ لاختبار فرضية الدراسة التي تقضي بوجود أثر تفاعلي للفساد وعدم الاستقرار السياسي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، من خلال تحديد اتجاه العلاقات الاقتصادية السببية والتبادلية بين هذه المتغيرات باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (Vector Autoregressive Model (VAR)، الأمر الذي يساعد في توجيه السياسات الاقتصادية التي يمكن أن تساهم في توفير بيئة ملائمة للاستثمار، مما يؤدي إلى الارتفاع بمعدل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد المصري.

ولتحقيق ذلك نقوم بتوصيف النموذج؛ أي اختيار النموذج الملائم وتحديد المؤشرات التي تعبر عن كل من الفساد وعدم الاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي المباشر، وفقاً للمعايير القياسية تماشياً مع طبيعة المتغيرات وهدف الدراسة، وتقدير العلاقات الكمية والسببية بين المتغيرات المدرجة بالنموذج القياسي خلال فترة الدراسة، وذلك على النحو التالي:

(١-٣) توصيف النموذج:

لقياس الأثر التفاعلي للفساد وعدم الاستقرار السياسي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد المصري، تعتمد الدراسة على نموذج يتضمن ثلاثة متغيرات أساسية وهي: حجم الفساد، وعدم الاستقرار السياسي، والاستثمار الأجنبي المباشر، هذا فضلاً عن إضافة أربعة متغيرات من المتغيرات الاقتصادية الحاكمة، والتي تم اختيارها بما ينسجم مع الأدبيات السابقة والدراسة التحليلية للاقتصاد المصري كمحددات محتملة للاستثمار الأجنبي المباشر، وهما: حجم السوق، والإنفاق العام على البنية الأساسية، ومعدل الانفتاح التجاري، وسعر الصرف، ويمكن توضيح المؤشرات المعبرة عنها ورموزها المستخدمة بالنموذج القياسي، وكذلك التوقعات القبلية لها بالملحق (١).

ووفقاً لذلك؛ فإن الدالة التي تعبر عن النموذج المقترح الذي يهدف إلى تقدير العلاقات بين متغيرات النموذج، يأخذ الصورة العامة الموضحة بالمعادلة (١) التالية:

$$FDI = F (CPI, PIS, GDP, INV, TOP, REX) \quad (١)$$

ولقد تم اختيار الشكل ألوغاريتمي الخطي المزدوج (Double Log Linear Function From)، في تقدير معلمات المتغيرات التي يتضمنها النموذج، ويرجع إدخال اللوغاريتم (Log) على متغيرات الدراسة يكمن في أنه قد يسبب عدم استقرار السلاسل الزمنية وجود زيف (Spuriousness) كبير في نتائج عملية تقدير النماذج القياسية، ولذلك يلزم تحويل السلاسل الزمنية غير المستقرة إلى الشكل ألوغاريتمي (Logarithmic Transformation) بما يعمل على استقرارها، وبالتالي يتم إدخال اللوغاريتم على متغيرات النموذج القياسي؛ لكي يعمل على تجانس (Homogeneity) قيم تلك المتغيرات ويعالج القيم المتطرفة (Outliers)، وكذلك لانسجام بعض المؤشرات بالتقلب (Volatility) فيتم إدخال اللوغاريتم لتثبيت التباين، كما أن إدخال اللوغاريتم على المتغير يعمل على خفض معامل الالتواء (Skewness) والتفرطح (Kurtosis)، وكذلك خفض قيمة اختبار Jarque-Bera بما يشير إلى أن المتغير أصبح أقرب للتوزيع الطبيعي (جيجاراتي، ٢٠١٥).

ويحقق استخدام الصيغة ألوغاريتمي بشكل عام العديد من المزايا، من بينها أنه يقلل تأثير القيم الكبيرة، كما يساعد التحويل ألوغاريتمي المزدوج على موافاة افتراض خطية الدالة لاستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في التحليل القياسي، بالإضافة إلى أن هذا الشكل تتسم نتائجه بجودة توفيق عالية (Superior Fit)؛ نظراً لتحقيقه أقل خطأ معياري للبواقي مقارنة بالأشكال الأخرى للدوال. أضف إلى ذلك، أنه يمكن تفسير المعلمات المقدرة كمرونة؛ الأمر الذي يسهل تحديد التأثير النسبي لكل متغير مستقل على المتغير التابع دون التأثير بوحدات القياس الخاصة بكل متغير (Mohamed, 2006). ومن ثم، سيتم الاعتماد على الصيغة ألوغاريتمية للدالة^٢، وتكون الصيغة النهائية للنموذج القياسي للدراسة في أبسط أشكاله، كما هو موضح بالمعادلة (٢) التالية:

^٢ المتغيرات الأصلية بياناتها ومصادرها مبينة بالملحق (٢)، وتم إدخال ألوغاريتم على هذه المتغيرات قبل إدخالها إلى النموذج، ونظراً إلى أن بيانات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI "صافي التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر (% إجمالي الناتج المحلي)"، وبيانات حجم السوق GDP "معدل النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)" تحتوي على قيم سالبة، فقد تم إدخال ألوغاريتم على هذه المتغيرات باستخدام الصيغة التالية $Y = \ln(X + \sqrt{X^2 + 1})$ (Busse and Hefeker, 2005).

$$\text{Ln FDI}_t = \beta_0 + \beta_1 \text{Ln CPI}_t + \beta_2 \text{Ln PIS}_t + \beta_3 \text{Ln GDP}_t + \beta_4 \text{Ln INV}_t + \beta_5 \text{Ln TOP}_t + \beta_6 \text{Ln REX}_t + \varepsilon_t \quad (2)$$

ويمكن توضيح المعادلة (٢)، من خلال الجدول (١) التالي:

جدول (١): توصيف متغيرات النموذج.

رمز المتغير	توصيف المتغير
Ln FDI_t	لو غاريتم صافي التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي)، كمؤشر يعكس تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
Ln CPI_t	لو غاريتم مؤشر مدركات الفساد، كمؤشر يعكس حجم الفساد.
Ln PIS_t	لو غاريتم مكمل مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب، كمؤشر يعكس عدم الاستقرار السياسي.
Ln GDP_t	لو غاريتم معدل النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)، كمؤشر يعكس حجم السوق.
Ln INV_t	لو غاريتم إجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع العام (% من إجمالي الناتج المحلي) كمؤشر يعكس البنية الأساسية.
Ln TOP_t	لو غاريتم معدل التجارة (% من إجمالي الناتج المحلي)، كمؤشر يعكس الانفتاح التجاري.
Ln REX_t	لو غاريتم سعر الصرف الرسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي، متوسط الفترة) كمؤشر يعكس سعر الصرف.
ε_t	حد الخطأ العشوائي.
$\beta_0: \beta_6$	تعبير عن معلمات النموذج القياسي.
t	الفترة الزمنية للدراسة (١٩٩٦-٢٠٢٣).

(٢-٣) الإحصاءات الوصفية للنموذج:

توضح بيانات الجدول (٢) الإحصاءات الوصفية لمؤشرات المتغيرات الداخلة في النموذج القياسي للدراسة، وتتمثل تلك الإحصاءات في المتوسط Mean، والوسيط Median، اللذان يعبران عن قيمة النزعة المركزية للبيانات، بالإضافة إلى الانحراف المعياري Std. Dev الذي يعبر عن مقياس تشتت البيانات، وكذلك معامل الالتواء Skewness، والحد الأقصى والأدنى للبيانات Maximum and Minimum، والقيمة المعنوية Probability لاختبار Jarqup-Bera للتوزيع الطبيعي.

فبالنسبة للانحراف المعياري، نجد أن لو غاريتم مؤشر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ولو غاريتم مؤشر حجم السوق كانا أكثر المؤشرات تقلباً، بينما كان لو غاريتم مؤشر حجم الفساد أقل المؤشرات تقلباً. وبالنسبة لمعامل الالتواء، نجد أن الالتواء كان موجباً لنحو خمس متغيرات، هم: لو غاريتم مؤشر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، لو غاريتم مؤشر حجم الفساد، لو غاريتم مؤشر البنية الأساسية، لو غاريتم مؤشر الانفتاح التجاري، لو غاريتم مؤشر سعر الصرف؛ ويعني ذلك أن معدلات التغير لتلك المتغيرات هي معدلات موجبة. فيما نجد على الجانب الآخر، أن معامل الالتواء كان سلباً لمتغيرين، هما:

لوغاريتم مؤشر عدم الاستقرار السياسي، لوغاريتم مؤشر حجم السوق؛ بما يعني أن معدلات التغير لهذين المتغيرين كانت سالبة. وبالنسبة للتوزيع الطبيعي لبيانات مؤشرات المتغيرات، تشير القيمة المعنوية الاحتمالية لاختبار Jarqup-Bera، والتي تزيد عن مستوى المعنوية ٥٪؛ إلى أن جميع متغيرات النموذج بياناتها موزعة توزيعاً طبيعياً.

جدول (٢): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات النموذج.

	Ln FDI	Ln CPI	Ln PIS	Ln GDP	Ln INV	Ln TOP	Ln REX
Mean	0.567828	1.164145	4.352457	0.563665	2.161420	3.779098	1.972624
Median	0.441222	1.178537	4.377003	0.833835	2.169037	3.72547	1.773233
Maximum	2.235376	1.308333	4.536463	1.625311	2.714695	4.271095	3.421980
Minimum	-1.609438	1.029619	3.958525	-2.813411	1.629241	3.394508	1.220830
Std. Dev	0.896613	0.085032	0.163785	0.803035	0.280106	0.225254	0.626884
Skewness	0.286491	0.245357	-0.759954	-1.605264	0.006512	0.465558	0.697886
Jarqup-Bera	0.454528	1.565372	2.817595	16.47742	0.010564	1.130839	2.674293
Probability	0.796711	0.457176	0.244437	0.264225	0.994732	0.568122	0.262594
Observations	28	28	28	28	28	28	28

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي E-views.

(٣-٣) اختبار استقرارية النموذج:

تتمثل الخطوة الثانية لفحص مدى سكون السلاسل الزمنية في إجراء اختبارات جذر الوحدة Unit Root Test، ويوضح الجدول (٣) نتائج اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات الداخلية بالنموذج محل الدراسة، باستخدام اختبار ديكي- فولر الموسع Augmented Dickey-Fuller Test (ADF). وطبقاً للنتائج الموضحة بالجدول، تم رفض فرض عدم القائل بوجود جذر الوحدة في السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات المستخدمة في النموذج عند المستوى الأصلي للسلسلة الزمنية (0) Levels I، وذلك عند مستوى معنوية ١٠٪. بالنسبة لجميع المتغيرات، فبما عدلاً لوغاريتم مؤشري حجم السوق والانفتاح التجاري، حيث تم رفض فرض عدم عند مستوى معنوية ٥٪ لهذين المتغيرين فقط. ومن ثم، فإن بيانات السلاسل الزمنية ساكنة في المستوى الأصلي (0) Level I، دون الحاجة إلى اخذ الفروق Differences، ودون أن يترتب على ذلك حدوث مشكلة الانحراف الزائف Spurious Regression، مما يعني أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة. وعليه، سيتم تطبيق نموذج متجه الانحدار الذاتي Vector Autoregressive Models (VAR)، لتحليل ديناميكية الفساد وعدم الاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي المباشر في مصر.

جدول (٣): نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF).

المتغيرات	المستوى Level		النتيجة
	P-value	t-static	
Ln FDI	0.0982*	-2.636946 ^C	I (0)
Ln CPI	0.0571*	-2.911440 ^C	I (0)
Ln PIS	0.0651*	-2.718768 ^C	I (0)
Ln GDP	0.0292*	-3.235449 ^C	I (0)
Ln INV	0.0655*	-2.847784 ^C	I (0)
Ln TOP	0.0382*	-3.772693 ^{C+T}	I (0)
Ln REX	0.0614*	-2.713169 ^C	I (0)

ملاحظات:

- تم اختيار فترات الإبطاء طبقاً لمعيار Schwarz Information Criterion (SIC).
- تشير C إلى أن المعادلة المستخدمة في إجراء اختبار ADF تحتوي على ثابت Constant.
- تشير C+T إلى أن المعادلة المستخدمة في إجراء اختبار ADF تحتوي على ثابت واتجاه Constant and Linear Trend.
- تعني * أنه يتم رفض فرضية العدم بوجود جذر للوحدة، وقبول الفرضية البديلة أي سكون السلسلة عند مستويات المعنوية التقليدية ١٪، ٥٪، ١٠٪.

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي E-views.

(٣-٤) اختبار فترات الإبطاء للنموذج:

قبل الشروع في تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) لتحليل العلاقة الديناميكية بين متغيرات الدراسة، يتم تحديد فترات الإبطاء^٢ المثلى التي ينبغي إدخالها في النموذج طبقاً للمعايير المشار إليها في المبحث الأول من الفصل الحالي. ويوضح الجدول (٤) القيم المختلفة لهذه المعايير لفترات الإبطاء. وتشير النتائج الواردة بالجدول إلى أن جميع المعايير المستخدمة لتحديد فترات الإبطاء؛ توصي باستخدام فترة إبطاء واحدة، وبناءً على هذه النتائج، فقد تم تقدير معلمات النموذج القياسي للدراسة باستخدام فترة إبطاء واحدة.

جدول (٤): معايير اختيار فترات الإبطاء المثالية للنموذج.

فترات الإبطاء	LR	AIC	SIC	HQ
0	NA	1.352079	1.688037	1.451977
1	164.0902*	-3.654619*	-0.966957*	-2.855436*

*تشير إلى عدد فترات الإبطاء التي تم اختيارها طبقاً للمعيار المناظر.

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي E-views.

^٢ يتم اتخاذ فترات الإبطاء للأسباب التالية: الأسباب النفسية كالعادات والتقاليد الاستهلاكية، الأسباب الفنية والتكنولوجية كالتغيرات المتعلقة بعرض المنتجات الزراعية واعتمادها على متغيرات عديدة منها الأسعار في فترات زمنية سابقة، الأسباب المؤسسية كحدوث تحول في التشريعات والإجراءات الحكومية يمنع المشروعات من استخدام عنصر إنتاجي ما إلى استخدام عنصر إنتاجي آخر (Gujarati and Porter, 2008).

(٣-٥) تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR):

وبناءً على نتائج اختبار فترات الإبطاء، فقد تم تقدير معلمات نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) بفترة إبطاء واحدة فقط، وبالتالي تكون شكل المعادلة الموضحة للنموذج القياسي للدراسة بفترة إبطاء واحدة، كما هو موضح بالمعادلة (٣)، على النحو التالي:

$$\text{Ln FDI}_t = \beta_0 \text{Ln FDI}_{(t-1)} + \beta_1 \text{Ln CPI}_{(t-1)} + \beta_2 \text{Ln PIS}_{(t-1)} + \beta_3 \text{Ln GDP}_{(t-1)}$$

$$+ \beta_4 \text{Ln INV}_{(t-1)} + \beta_5 \text{Ln TOP}_{(t-1)} + \beta_6 \text{Ln REX}_{(t-1)} + \varepsilon_{(t-1)} \quad (٣)$$

جدول (٥): نتائج تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR).

Variables	Ln FDI _t	Ln CPI _t	Ln PIS _t	Ln GDP _t	Ln INV _t	Ln TOP _t	Ln REX _t
Ln FDI _(t-1)	0.221638 (0.25096) [0.88317]	-0.013502 (0.02225) [-0.6067]	-0.00975 (0.0244) [-0.399]	0.664980 (0.26295) [2.52895]	-0.015695 (0.04913) [-0.3194]	0.008184 (0.04927) [0.16611]	0.033810 (0.04555) [0.74219]
Ln CPI _(t-1)	-1.058413 (2.28033) [-0.4641]	0.279109 (0.20219) [1.38042]	0.356300 (0.2220) [0.2535]	-2.506078 (2.38927) [-1.0488]	0.029841 (0.44641) [0.06685]	-0.101217 (0.44769) [-0.2260]	-0.351917 (0.41393) [-0.8501]
Ln PIS _(t-1)	-1.88089 (2.03530) [-0.5837]	0.350758 (0.18046) [1.94364]	0.425911 (0.1982) [2.1487]	-0.194717 (2.13253) [-0.0913]	0.031844 (0.39844) [0.07992]	-0.281345 (0.39959) [-0.7040]	-0.095628 (0.36945) [-0.2588]
Ln GDP _(t-1)	0.165133 (0.22742) [0.72613]	-0.023365 (0.02016) [-1.1587]	-0.01034 (0.0221) [-0.466]	0.203572 (0.23828) [0.85434]	0.049256 (0.04452) [1.10638]	0.0001399 (0.04465) [0.03132]	-0.019150 (0.04128) [-0.4639]
Ln INV _(t-1)	-0.319335 (0.91863) [-0.3476]	0.083810 (0.08145) [1.02895]	-0.19557 (0.0894) [-2.186]	1.641781 (0.96251) [1.70572]	0.708909 (0.17983) [3.94203]	-0.074450 (0.18035) [-0.4128]	-0.190999 (0.16675) [-1.1454]
Ln TOP _(t-1)	1.636698 (0.94481) [1.73231]	-0.018053 (0.08377) [-0.2154]	-0.05306 (0.0920) [-0.576]	-0.473081 (0.98994) [-0.4778]	-0.075867 (0.18496) [-0.4101]	0.857927 (0.18549) [4.62513]	-0.537241 (0.17150) [-3.1325]
Ln REX _(t-1)	-0.232466 (0.53669) [-0.4331]	0.103926 (0.04759) [2.18391]	0.103617 (0.0522) [1.9824]	-0.034725 (0.56233) [-0.0617]	0.015516 (0.10506) [0.14768]	0.049737 (0.10537) [0.47203]	0.987937 (0.09742) [10.1409]
C	-11.96640 (11.1324) [-1.0749]	2.441392 (0.98708) [2.47335]	2.602237 (1.0841) [2.4002]	-3.691076 (11.6642) [-0.3164]	0.674446 (2.17932) [0.30948]	1.708930 (2.18561) [0.78190]	3.344504 (2.02078) [1.65506]
R-squared	0.877014	0.838098	0.831100	0.625451	0.7659541	0.685528	0.863394
Adj. R-squared	0.284335	0.321003	0.798993	0.487459	0.679727	0.569670	0.949907

Sum sq. resids	11.13672	0.087555	0.105622	12.22620	0.426796	0.429264	0.366957
S.E. equation	0.765600	0.067884	0.074559	0.802175	0.149876	0.150309	0.138973
F-statistic	2.475689	2.755967	15.76408	4.532528	8.882958	5.916966	71.43375
Log likelihood	-26.35389	39.06151	36.52900	-27.61589	17.67703	17.59918	19.71635
Akaike AIC	2.544881	-2.300852	-2.11325	2.638214	-0.716817	-0.711050	-0.867878
Schwarz SC	2.928832	-1.916901	-1.72930	3.022166	-0.332866	-0.327099	-0.483926
Mean dependent	0.591150	1.169127	4.355090	0.547074	2.141671	3.776546	2.000469
S.D. dependent	0.904996	0.082382	0.166301	1.120482	0.264833	0.229131	0.620930
Determinant resid covariance (dof adj.)	1.13E-11						
Determinant resid covariance	9.64E-13						
Log likelihood	105.3374						
Akaike information criterion	-3.654619						
Schwarz criterion	-0.966957						
Number of coefficients	56						

*تشير الأرقام بين الأقواس () إلى معدل الأخطاء القياسية، والأرقام بين الأقواس المربعة [] إلى قيم إحصائية t.

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي E-views.

توضح بيانات الجدول (٥)؛ نتائج تقدير النموذج القياسي للدراسة باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)، وقد جاءت إشارات معاملات متغيري حجم الفساد وعدم الاستقرار السياسي سالبة في الأجل الطويل، وهي تعني أن الفساد وعدم الاستقرار السياسي أدى إلى تشويه مناخ وبيئة الاستثمار في مصر، وهو ما يعني قبول فرضيات الدراسة الفرعية الأولى: التي تنص على أنه يوجد تأثير سلبي للفساد ولعدم الاستقرار السياسي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة للاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة (١٩٩٦-٢٠٢٣)، وبذلك تكون شكل المعادلة المقدرة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة للاقتصاد المصري، كما هو موضح بالمعادلة (٤)، كالآتي:

$$\begin{aligned} \text{Ln FDI}_t = & 0.221638 \text{ Ln FDI}_{(t-1)} - 1.058413 \text{ Ln CPI}_{(t-1)} - 1.188089 \text{ Ln PIS}_{(t-1)} + \\ & 0.165133 \text{ Ln GDP}_{(t-1)} - 0.319335 \text{ Ln INV}_{(t-1)} + 1.636698 \text{ Ln TOP}_{(t-1)} - \\ & 0.232466 \text{ Ln REX}_{(t-1)} - 11.96640 \varepsilon_{(t-1)} \quad (4) \end{aligned}$$

وبتحليل نتائج النموذج القياسي يتضح، أن التغيرات في حجم الفساد $\text{Ln CPI}_{(t-1)}$ ، والتغيرات في عدم الاستقرار السياسي $\text{Ln PIS}_{(t-1)}$ ، والتغيرات في البنية الأساسية $\text{Ln INV}_{(t-1)}$ ، والتغيرات في سعر الصرف $\text{Ln REX}_{(t-1)}$ في الفترة الزمنية السابقة؛ لهم تأثير سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر Ln FDI_t في الفترة الزمنية الحالية؛ لكن باقي المتغيرات المستقلة، كالتغير في حجم السوق $\text{Ln GDP}_{(t-1)}$ ، والتغير في الانفتاح التجاري $\text{Ln TOP}_{(t-1)}$ ، والتغير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر $\text{Ln FDI}_{(t-1)}$ في الفترة الزمنية السابقة؛ لهم تأثير إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر Ln FDI_t في الفترة الزمنية الحالية.

ويمكن توضيح ذلك بشيء من التفاصيل في النقاط التالية:

- التغيرات في حجم الفساد $\ln \text{CPI}_{(t-1)}$ في الفترة الزمنية السابقة؛ لها أثر سلبي على التغيرات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر $\ln \text{FDI}_t$ في الفترة الزمنية الحالية، حيث إن زيادة مقداره درجة واحدة في $\ln \text{CPI}_{(t-1)}$ سوف يترتب عليه تخفيض مقداره ٠,٥ ٪ في $\ln \text{FDI}_t$ ، والأثر السلبي هنا يعني أن زيادة حجم الفساد في مصر أدى إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة للاقتصاد خلال فترة الدراسة، وهذا يتفق مع فرضية اليد المعوقة للفساد التي تعمل على تشويه بيئة ومناخ الاستثمار؛ نظراً لما يترتب عليها من ارتفاع لتكاليف انجاز المعاملات وزيادة حالة عدم التأكد التي يواجهها المستثمر مع زيادة حجم الفساد.
- التغيرات في عدم الاستقرار السياسي $\ln \text{PIS}_{(t-1)}$ في الفترة الزمنية السابقة؛ لها أثر سلبي على التغيرات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر $\ln \text{FDI}_t$ في الفترة الزمنية الحالية، حيث إن زيادة مقداره درجة واحدة في $\ln \text{PIS}_{(t-1)}$ سوف يترتب عليه تخفيض مقداره ١,٨ ٪ في $\ln \text{FDI}_t$ ، والأثر السلبي هنا يعني أن زيادة عدم الاستقرار السياسي في مصر أدى إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة للاقتصاد خلال فترة الدراسة، وهذا يتفق مع الدراسات التطبيقية التي ترى أن زيادة حدة المخاطر السياسية وعدم الاستقرار وزيادة حالة عدم اليقين؛ يؤدي إلى تشويه بيئة ومناخ الاستثمار في الدولة المضيفة.
- التغيرات في حجم السوق $\ln \text{GDP}_{(t-1)}$ في الفترة الزمنية السابقة؛ لها أثر إيجابي على التغيرات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر $\ln \text{FDI}_t$ في الفترة الزمنية الحالية، وأن كان هذا الأثر غير مرئي بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث إن زيادة مقداره درجة واحدة في $\ln \text{GDP}_{(t-1)}$ سوف يترتب عليه زيادة مقداره ٠,١٦ ٪ في $\ln \text{FDI}_t$ ، والأثر الإيجابي هنا يعني أن زيادة النمو السنوي لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مصر أدى إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة للاقتصاد خلال فترة الدراسة، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية، التي ترى أن زيادة حجم السوق يشجع على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة للاقتصاد. ومن ثم، يمكن القول إن الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى مصر هو من النوع الباحث عن السوق.
- التغيرات في البنية الأساسية $\ln \text{INV}_{(t-1)}$ في الفترة الزمنية السابقة؛ لها أثر سلبي على التغيرات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر $\ln \text{FDI}_t$ في الفترة الزمنية الحالية، حيث إن زيادة مقداره درجة واحدة في $\ln \text{INV}_{(t-1)}$ سوف يترتب عليه تخفيض مقداره ٠,٣١ ٪ في $\ln \text{FDI}_t$ ، والأثر السلبي هنا يعني أن زيادة إجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر أدى إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة للاقتصاد خلال فترة الدراسة، ويمكن تفسير مخالفة إشارة هذه المعلمة للنظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية، نتيجة وجود مزاحمة من جانب الاستثمارات العامة للاستثمارات الخاصة، فضلاً عن عدم قيام هذه الاستثمارات بدورها في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد المصري.
- التغيرات في الانفتاح التجاري $\ln \text{TOP}_{(t-1)}$ في الفترة الزمنية السابقة؛ لها أثر إيجابي على التغيرات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر $\ln \text{FDI}_t$ في الفترة الزمنية الحالية، حيث إن زيادة مقداره درجة واحدة في $\ln \text{TOP}_{(t-1)}$ سوف يترتب عليه زيادة مقداره ١,٦٣ ٪ في $\ln \text{FDI}_t$ ، والأثر الإيجابي هنا يعني أن زيادة معدل التجارة (إجمالي الصادرات والواردات) كنسبة الناتج المحلي الإجمالي في مصر أدى إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة للاقتصاد خلال فترة الدراسة، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية، التي ترى أن زيادة الانفتاح

-
-
- التجاري يشجع على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة للاقتصاد، وقد عملت مصر على زيادة انفتاحها على العالم الخارجي وإبرام الاتفاقيات والشركات الدولية مع اغلب الدول.
- التغيرات في سعر الصرف $Ln REX_{(t-1)}$ في الفترة الزمنية السابقة؛ لها أثر سلبي على التغيرات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر $Ln FDI_t$ في الفترة الزمنية الحالية، حيث إن زيادة مقداره درجة واحدة في $Ln REX_{(t-1)}$ سوف يترتب عليه تخفيض مقداره ٠,٢٣٪ في $Ln FDI_t$ ، الأثر السلبي هنا يعني أن انخفاض سعر الصرف أدى إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة للاقتصاد خلال فترة الدراسة، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية، فكلما انخفض سعر الصرف، أي زادت قيمة الدولار وانخفضت قيمة الجنيه، شجع ذلك زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة للاقتصاد، وقد قامت مصر بالعديد من التخفيضات على قيمة الجنيه.
 - التغيرات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر $Ln FDI_{(t-1)}$ في الفترة الزمنية السابقة؛ لها أثر ايجابي على التغيرات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر $Ln FDI_t$ في الفترة الزمنية الحالية، وأن كان هذا التأثير غير مرن بالنسبة لـ $Ln FDI_t$ ، حيث إن زيادة مقداره درجة واحدة في $Ln FDI_{(t-1)}$ سوف يترتب عليه زيادة مقداره ٠,٢٢٪ في $Ln FDI_t$ ، ويعتبر هذه الأثر منطقي، حيث أن التغيرات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة الزمنية الحالية والمستقبلية ترتبط وبشكل ايجابي بتدفقات الاستثمار الأجنبي في الفترات السابقة.
 - فيما بلغت قيمة معامل التحديد R^2 نحو ٠,٨٧٧٠، وهذا يعني أن هذا النموذج القياسي يستطيع أن يفسر ٨٧,٧٠٪ من التغيرات الكلية الحادثة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر $Ln FDI_t$.
- كما تشير نتائج تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR، الموضحة بالجدول (٥)، إلى وجود أثر ايجابي لعدم الاستقرار السياسي على حجم الفساد، كما يوجد أثر ايجابي لحجم الفساد على عدم الاستقرار السياسي، وهو ما يعني قبول فرضية الدراسة الفرعية الثانية: التي تنص على وجود علاقة طردية بين حجم الفساد وعدم الاستقرار السياسي في مصر خلال فترة الدراسة (١٩٩٦-٢٠٢٣)، ويمكن توضيح ذلك بشيء من التفاصيل في النقاط التالية:
- حيث أن هناك أثر ايجابي بين كل من التغيرات في عدم الاستقرار السياسي $Ln PIS_{(t-1)}$ في الفترة الزمنية السابقة، والتغيرات في حجم الفساد $Ln CPI_t$ في الفترة الزمنية الحالية، وأن كان هذا الأثر غير مرن بالنسبة لـ $Ln CPI_t$ ، حيث تشير قيمة المعلمة المقدرة إلى أن زيادة مقداره درجة واحدة في $Ln PIS_{(t-1)}$ سوف يترتب عليه زيادة مقداره ٠,٣٥٪ في $Ln CPI_t$ ، وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية ومعظم الدراسات التطبيقية، في أن زيادة حجم الفساد ترتبط بالتراجع في مستوى الاستقرار السياسي (زيادة عدم الاستقرار السياسي) بالمجتمع.
 - كما أن هناك أثر ايجابي بين كل من التغيرات في حجم الفساد $Ln CPI_{(t-1)}$ في الفترة الزمنية السابقة، والتغيرات في عدم الاستقرار السياسي $Ln PIS_t$ في الفترة الزمنية الحالية، وأن كان هذا الأثر غير مرن بالنسبة لـ $Ln PIS_t$ ، حيث تشير قيمة المعلمة المقدرة إلى أن زيادة مقداره درجة واحدة في $Ln CPI_{(t-1)}$ سوف يترتب عليه زيادة مقداره ٠,٣٥٪ في $Ln PIS_t$ ، وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية ومعظم الدراسات التطبيقية، في أن زيادة حجم الفساد تسهم في تراجع مستوى الاستقرار السياسي (زيادة عدم الاستقرار السياسي) بالمجتمع.

(٦-٣) اختبار السببية للنموذج:

لتحديد العلاقات السببية بين المتغيرات الثلاث محل الدراسة، فقد تم إجراء اختبار سببية جرانجر Granger Causality، كما هو موضح بالجدول (٦). حيث تشير نتائج هذا الاختبار من واقع بيانات الدراسة، إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه Unidirectional Causality، بين حجم الفساد وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك بين عدم الاستقرار السياسي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مماثل في أن حجم الفساد وعدم الاستقرار السياسي يتسبب في التغيرات التي تحدث في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة للاقتصاد المصري؛ والعكس ليس صحيح. كما تشير نتائج هذا الاختبار إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه Bidirectional Causality، بين كل من حجم الفساد وعدم الاستقرار السياسي في واقع الاقتصاد المصري، وبالتالي تكون العلاقة بينهما تكاملية ويسبب كل منهما الآخر. وهو ما يعني قبول فرضية الدراسة الفرعية الثالثة: التي تنص على وجود تأثير تبادلي بين الفساد وعدم الاستقرار السياسي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة للاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة (١٩٩٦-٢٠٢٣).

جدول (٦): نتائج اختبار سببية (Granger) بين متغيرات النموذج.

Variables	Ln FDI	Ln CPI	Ln PIS	Ln GDP	Ln INV	Ln TOP	Ln REX
Ln FDI		(0.36817) 0.5440	(0.15930) 0.6898	(6.39560) 0.0114*	(0.10206) 0.7494	(0.02759) 0.8681	(0.55084) 0.4580
Ln CPI	(0.21543) 0.0425*		(0.06427) 0.0289*	(1.10016) 0.2942	(0.00446) 0.9467	(0.05111) 0.8211	(0.72281) 0.3952
Ln PIS	(0.34075) 0.0594*	(3.77775) 0.0519*		(0.00833) 0.9272	(0.00638) 0.9363	(0.49574) 0.4814	(0.06699) 0.0280*
Ln GDP	(0.52726) 0.0468*	(1.34271) 0.2466	(0.21805) 0.6405		(1.22408) 0.0269*	(0.000981) 0.9750	(0.21520) 0.6427
Ln INV	(0.12084) 0.7281	(1.05874) 0.3035	(4.77903) 0.7286	(2.90949) 0.8806		(0.170405) 0.6798	(1.31197) 0.2520
Ln TOP	(3.00089) 0.8322	(0.04643) 0.8294	(0.33262) 0.5641	(0.22837) 0.6327	(0.16824) 0.6817		(9.81282) 0.0017*
Ln REX	(0.18761) 0.0649*	(4.76947) 0.2897	(3.93023) 0.4743	(0.00381) 0.9508	(0.02180) 0.8826	(0.22281) 0.0369*	
ALL	(5.29668) 0.0206*	(8.15419) 0.0227*	(8.40017) 0.0210*	(9.38468) 0.0153*	(2.21662) 0.0549*	(0.72526) 0.0393*	(12.0909) 0.0600*
Direction Of Causality	Ln CPI Ln PIS Ln GDP Ln REX ALL	Ln PIS ALL	Ln CPI ALL	Ln FDI ALL	Ln GDP ALL	Ln REX ALL	Ln PIS Ln TOP ALL

ملاحظات:

- القيم بين الأقواس تشير إلى قيمة (T-Statistics).
- تشير * إلى أن المتغير معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية ١٠٪، وهو ما يعني رفض فرض العدم الذي ينص على عدم وجود علاقة سببية، وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة سببية.

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي E-views.

يتضح من بيانات الجدول السابق أن:

- توجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين كل من: حجم الفساد وعدم الاستقرار السياسي، وحجم السوق وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والانفتاح التجاري وسعر الصرف، وبالتالي تكون العلاقة بين كل منهما تكاملية ويسبب كل منهما الآخر، وتحقق هذه النتائج عند مستوى معنوية حتى ١٠٪، مما يدل التداخل والاعتماد المتبادل بين هذه المتغيرات بالاقتصاد المصري.
- توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه بين كل من: حجم الفساد وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وعدم الاستقرار السياسي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وسعر الصرف وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، تتمثل في أن حجم الفساد وعدم الاستقرار السياسي وسعر الصرف تسبب التغيرات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة للاقتصاد المصري؛ وليس العكس، وتحقق هذه النتائج عند مستوى معنوية حتى ١٠٪، وهذا يدل على أهمية تأثير حجم الفساد وعدم الاستقرار السياسي وسعر الصرف في توفير البيئة الملائمة لمناخ الاستثمار لجذب تلك التدفقات إلى الاقتصاد المصري.
- توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه بين حجم السوق والبنية الأساسية، تتمثل في أن حجم السوق يسبب التغيرات في البنية الأساسية؛ وليس العكس، وتحقق هذه النتيجة عند مستوى معنوية حتى ١٠٪، وهذا يدل على أهمية حجم السوق في التأثير على حجم البنية الأساسية في الاقتصاد المصري.
- توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه بين عدم الاستقرار السياسي وسعر الصرف، تتمثل في أن عدم الاستقرار السياسي يسبب التغيرات في سعر الصرف؛ وليس العكس، وتحقق هذه النتيجة عند مستوى معنوية حتى ١٠٪، وهذا يدل على أهمية عدم الاستقرار السياسي في التأثير على التغيرات في سعر الصرف.
- أن المتغيرات المستقلة للنموذج القياسي مجتمعة تسبب تغيرات معنوية في كل من: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وحجم الفساد، وعدم الاستقرار السياسي، وحجم السوق، والبنية الأساسية، والانفتاح التجاري، وسعر الصرف، وذلك عند مستوى معنوية حتى ١٠٪؛ الأمر الذي يدل على وجود تداخل كبير في العلاقة بين متغيرات النموذج في المجتمع المصري خلال فترة الدراسة.

(٧-٣) الاختبارات التشخيصية للنموذج:

يتم إجراء الاختبارات التشخيصية عقب الانتهاء من تقدير النموذج، للتأكد من جودة النموذج القياسي المستخدم وخلوه من مشاكل القياس، وتتمثل هذه الاختبارات في اختبار الارتباط الذاتي للبواقي، واختبارات عدم ثبات التباين، واختبارات التوزيع الطبيعي للبواقي، واختبارات استقرارية النموذج، ويمكن تناول هذه الاختبارات لنموذج الدراسة فيما يلي:

(١-٧-٣) اختبار مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي:

بإجراء اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test على النموذج محل الدراسة، كما هو موضح بالجدول (٧)، فقد أكدت نتائج الاختبار خلو بواقي النموذج المقدر من هذه المشكلة، حيث بلغت القيمة الاحتمالية P-Value لكل من F-Statistic و Chi-Square نحو ١٣,٦٤٪ و ٧٨,٥٧٪ على التوالي، وهما أكبر من مستوى المعنوية ٥٪، مما يؤكد على أنه يمكن قبول الفرض العدمي؛ بأن النموذج المقدر يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقيه، وبذلك لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار، وبذلك يتضح أن الاختبار غير معنوي عند مستوى دلالة ٥٪، مما يدل على جودة النموذج القياسي المستخدم في الدراسة.

جدول (٧): نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للنموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.223806	Prob. F(1,20)	0.6413
Obs*R-squared	0.309861	Prob. Chi-Square(1)	0.5778

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي E-views.

(٣-٧-٢) اختبار مشكلة عدم ثبات التباين:

بإجراء اختبار Autoregressive Conditional Heteroscedasticity ARCH Test على النموذج محل الدراسة، كما هو موضح بالجدول (٨)، ليتبين أن القيمة الاحتمالية P-Value لكل من F-Statistic و Chi-Square بلغت نحو ٧٥,٠٩٪ و ٧٣,٩٢٪ على التوالي، وهما أكبر من مستوى المعنوية ٥٪، مما يدل على ثبات تجانس تباين البواقي للنموذج القياسي المستخدم في الدراسة.

جدول (٨): نتائج اختبار ARCH لعدم تجانس تباين البواقي للنموذج.

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.103008	Prob. F(1,25)	0.7509
Obs*R-squared	0.110792	Prob. Chi-Square(1)	0.7392

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي E-views.

كما أنه بإجراء اختبار Autoregressive Conditional Heteroscedasticity White Test على النموذج محل الدراسة، كما هو موضح بالجدول (٩)، ليتبين أن القيمة الاحتمالية P-Value لكل من F-Statistic و Chi-Square بلغت نحو ٣٤,٢٩٪ و ٣٠,٥٨٪ على التوالي، وهما أكبر من مستوى المعنوية ٥٪، مما يدل على ثبات تجانس تباين البواقي للنموذج القياسي المستخدم في الدراسة.

جدول (٩): نتائج اختبار White لعدم تجانس تباين البواقي للنموذج.

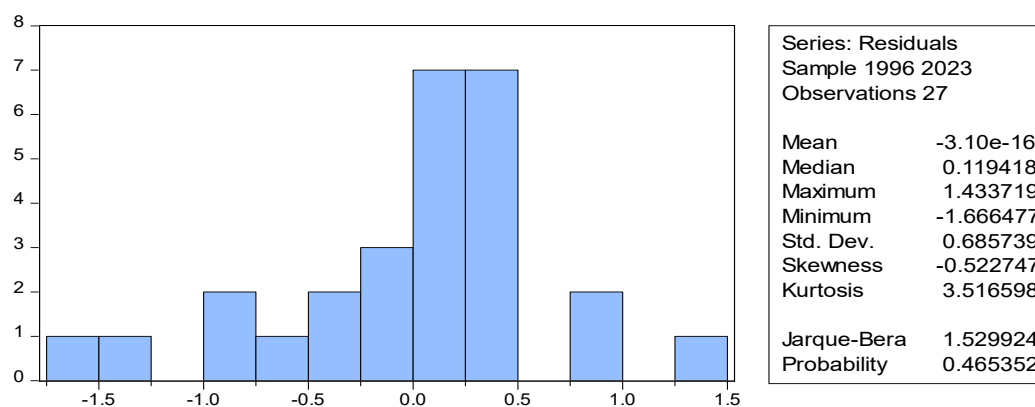
Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	1.203734	Prob. F(6,21)	0.3429
Obs*R-squared	7.165488	Prob. Chi-Square(6)	0.3058
Scaled explained SS	10.12760	Prob. Chi-Square(6)	0.1194

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي E-views.

(٣-٧-٣) اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

بإجراء اختبار Jarque-Bera على النموذج محل الدراسة، للتأكد مما إذا كانت البواقي تتبع توزيعاً طبيعياً أم لا، كما هو موضح بالشكل (٣)، يتبين قبول الفرض العدمي، حيث بلغت القيمة الاحتمالية P-Value نحو ٤٦,٥٣٪ والتي تعد أكبر من مستوى المعنوية ٥٪. ومن ثم، يتضح أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.



شكل (٣): اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي E-views.

(٣-٧-٤) اختبار استقرارية النموذج:

بإجراء اختبارات الاستقرار Stability Tests على النموذج محل الدراسة، للتأكد من استقرارية النموذج وخلو البيانات المستخدمة من أي تغيرات هيكلية قد تؤثر سلباً على جودة النموذج المقدر وإمكانية التنبؤ بسلوكه المستقبلي، تبين أن الأخطاء الممثلة للمجموع التراكمي للبواقي ومربعاتهم تقع داخل حدود المنطقة الحرجة عند مستوى معنوية ٥٪، مما يشير إلى استقرار النموذج عبر الزمن واتساق نتائجه، وهو ما يدل على جودة النموذج المستخدم في التقدير، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

يتضح من الجدول (١٠)، أن قيمة R-Squared بلغت نحو ٠,٨٦ وهي بذلك تقترب من الواحد. ومن ثم، تشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر حوالي ٨٦٪ من التغير في المتغير التابع، كما بلغت قيمة Durbin Watson نحو ٢,١٧ وهي بذلك تقترب من ٢، وبالتالي يتم التأكيد على جودة النموذج المقدر.

جدول (١٠): مقاييس جودة النموذج.

R-squared	0.868457	Mean dependent var	0.567828
Adjusted R-squared	0.445159	S.D. dependent var	0.896613
S.E. of regression	0.667866	Akaike info criterion	2.242859
Sum squared resid	9.366943	Schwarz criterion	2.575910
Log likelihood	-24.40003	Hannan-Quinn criter.	2.344676
F-statistic	4.610429	Durbin-Watson stat	2.170764
Prob(F-statistic)	0.003896		

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي E-views.

وبإجراء اختبار Cumulative Sum of Recursive Residual CUSUM، وكذلك اختبار Cumulative Sum of Square Recursive Residual CUSUMSQ، كما هو موضح بالجدول (١١) والجدول (١٢)، اللذان يعتبران من أهم اختبارات الاستقرار؛ حيث يمكن من خلالهما توضيح التغيرات الهيكلية في البيانات محل الدراسة، بالإضافة إلى تحديد مدى استقرار وانسجام واتساق معلمات النموذج، يتبين عدم وجود ارتباط تسلسلي؛ حيث أن القيمة الاحتمالية P-Value أكبر من ٥٪، وهو ما يؤكد على جودة النموذج المقدر.

جدول (١١): اختبار المجموع التراكمي لبواقي المتابعة CUSUM.

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.064	0.064	0.1270	0.722
		2	0.030	0.026	0.1557	0.925
		3	-0.123	-0.127	0.6666	0.881
		4	-0.107	-0.093	1.0642	0.900
		5	-0.070	-0.052	1.2452	0.940
		6	-0.109	-0.115	1.7021	0.945
		7	-0.115	-0.131	2.2273	0.946
		8	0.396	0.410	8.8019	0.359
		9	-0.021	-0.126	8.8205	0.454
		10	-0.003	-0.095	8.8208	0.549
		11	-0.139	-0.061	9.7718	0.551
		12	-0.135	-0.102	10.726	0.553

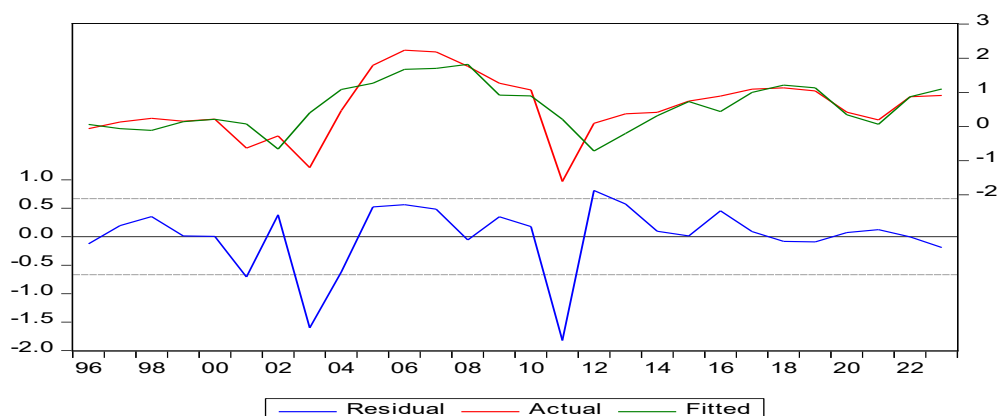
المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي E-views.

جدول (١٢): اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة CUSUMSQ.

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	-0.088	-0.088	0.2416	0.623
		2	-0.156	-0.165	1.0242	0.599
		3	-0.003	-0.034	1.0245	0.795
		4	-0.095	-0.129	1.3421	0.854
		5	-0.216	-0.260	3.0446	0.693
		6	-0.217	-0.357	4.8464	0.564
		7	0.246	0.058	7.2679	0.402
		8	0.349	0.331	12.389	0.135
		9	-0.224	-0.178	14.598	0.103
		10	0.063	-0.036	14.782	0.140
		11	-0.034	-0.173	14.839	0.190
		12	-0.023	0.107	14.866	0.249

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي E-views.

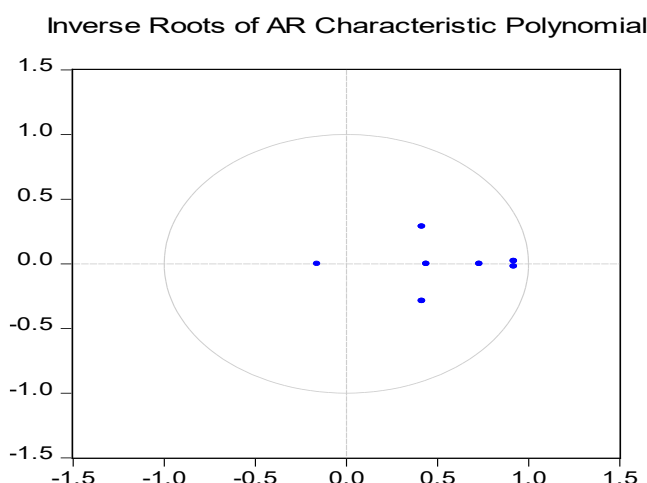
وبإجراء الرسم البياني لإحصائية CUSUM و CUSUMSQ، كما هو موضح بالشكل (٤)، يتبين اقتراب القيمة المقدرة من القيمة الفعلية، كما يؤكد ذلك تناثر الأخطاء بشكل عشوائي، وبذلك يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة، وهو ما يؤكد على جودة النموذج المقدر.



شكل (٤): الرسم البياني لأخطاء النموذج.

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي E-views.

وبإجراء اختبار Inverse Root of AR Characteristic Polynomial، كما هو موضح بالشكل (٥)، تبين أن جميع المعلمات المقدرة أقل من الواحد الصحيح، وهو ما يدل على استقرار معلمات النموذج المقدر. ومن ثم، فإنه يؤكد على جودة النموذج المقدر.



شكل (٥): فحص استقرار معلمات النموذج المقدر.

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي E-views.

وبناءً على ما تقدم، يتضح من الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر، خلوه من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي، وكذلك ثبات تجانس تباين البواقي، كما أن البواقي تتبع توزيعاً طبيعياً، بالإضافة إلى استقرار النموذج وخلو البيانات المستخدمة من أي تغيرات هيكلية قد تؤثر سلباً على جودة النموذج المقدر وإمكانية التنبؤ بسلوكه المستقبلي، وبالتالي فإنه يمكن استخدام نموذج الدراسة المقدر باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR؛ لتحليل العلاقات الديناميكية بين متغيرات النموذج.

(٨-٣) تحليل العلاقات الديناميكية بين متغيرات النموذج:

يهتم هذا الجزء بعرض العلاقة الديناميكية بين المتغيرات الداخلية للنموذج في صورة المستويات؛ حتى يتسنى استخدام نتائج النموذج المقدر في الاستدلال التطبيقي، وذلك عن طريق استخدام كل من تحليل دوال الاستجابة للصدمات، وتحليل مكونات التباين. حيث تستخدم تحليل دوال الاستجابة للصدمات لتتبع المسارات الزمنية للصدمات المختلفة والمفاجئة التي تتعرض لها المتغيرات الداخلية في نموذج VAR، وذلك لأن هذه الدالة تعكس كيفية استجابة هذه المتغيرات لتلك الصدمات، وتساعد أيضاً على توضيح استجابة المتغير لصدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري ١٪ في نفس المتغير أو متغير آخر من متغيرات النموذج؛ أي أن دوال الاستجابة للصدمات توضح آثار الصدمة التي يتعرض لها متغير داخلي ما على المتغيرات الأخرى في نموذج VAR (Jaradat et al, 2011).

ويستخدم تحليل مكونات التباين للتعرف على مقدار التباين في التنبؤ والذي يعود إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه والمقدار الذي يعود إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات التوضيحية الأخرى في نموذج VAR، بمعنى أن تحليل مكونات التباين يقيس مقدار التغير في متغير ما والذي يعزى إلى التغير في المتغير نفسه ومقدار التغير الذي يعزى إلى المتغيرات الأخرى في النموذج؛ أي أن مكونات التباين توضح الأهمية النسبية لكل متغير من متغيرات هذا النموذج في تفسير التغير في متغير داخلي معين داخل النموذج (Gujarati and Porter, 2008).

(١-٨-٣) تحليل دول الاستجابة للصدمات:

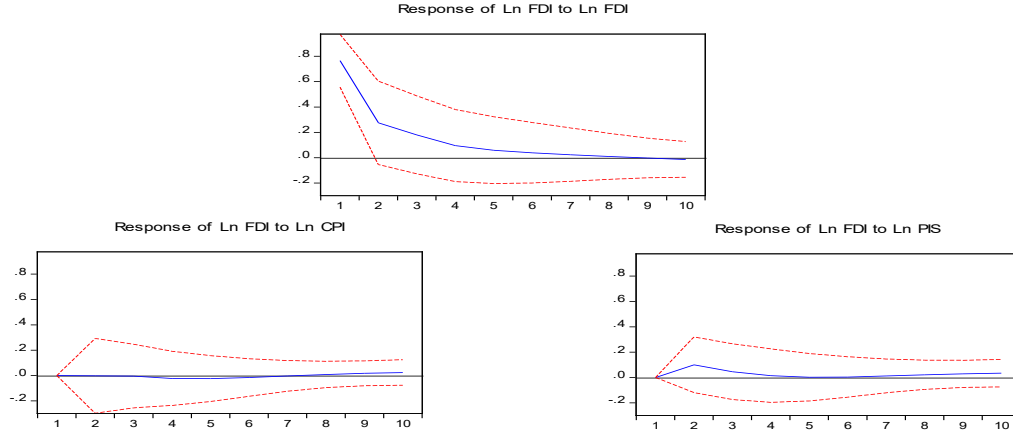
بالرغم من أهمية التعرف على استجابة كل متغيرات النموذج للصدمات المختلفة؛ إلا أنه ولتبسيط التحليل سيقصر التركيز على عرض دوال الاستجابة للصدمات الخاصة بالمتغيرات الثلاث الرئيسية للدراسة، وهي: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وحجم الفساد، وعدم الاستقرار السياسي، ويمثل المحور الأفقي الفترة الزمنية، بينما يمثل المحور الرأسي درجة الاستجابة للصدمة، كما هو موضح بالأشكال (٦)، و(٧)، و(٨)، وذلك على النحو التالي:

يوضح الشكل (٦)، أثر حدوث صدمة عشوائية بمقدار وحدة واحدة في كل من متغيري حجم الفساد وعدم الاستقرار السياسي - كل على حدة- على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (بمعنى زيادة المتغير محل الاهتمام بنسبة ١٪). فنجد أن حدوث صدمة عشوائية موجبة مقدارها انحراف معياري ١٪ في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ذاته، سوف تؤدي إلى زيادته في نفس الفترة فقط، ثم يأخذ اتجاهاً تنازلياً ليعود إلى مستواه التوازني، حيث يتضح أن استجابة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للصدمات غير المتوقعة الحادثة له في نفسه كانت كبيرة وبشكل إيجابي حتى الفترة الزمنية الرابعة، ثم بعد ذلك تحول التأثير إلى شكل سلبي وأن كان التأثير ضعيف جداً، وتعتبر هذه العلاقة منطقية، حيث أن التغيرات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ترتبط وبشكل إيجابي بأداء تلك التدفقات في الفترات الزمنية السابقة.

بينما نجد اتجاه رد الفعل لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عندما تحدث صدمة عشوائية موجبة مقدارها انحراف معياري ١٪ في حجم الفساد، فسوف تحدث تغيرات سالبة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حتى الفترة الزمنية الخامسة، ثم تتحول بعد ذلك إلى موجبة حتى تصل إلى الفترة الزمنية العاشرة. فيما نجد أيضاً اتجاه رد الفعل لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عندما تحدث صدمة عشوائية موجبة مقدارها انحراف معياري ١٪ في عدم الاستقرار السياسي، فسوف تحدث تغيرات موجبة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حتى الفترة الزمنية الخامسة، ثم تتحول بعد ذلك إلى سالبة حتى تصل الفترة

الزمنية العاشرة. ويتضح أن هذه النتائج تتفق مع النظرية الاقتصادية وفرضية الدراسة، التي تفضي بوجود تأثير سلبي للفساد ولعدم الاستقرار السياسي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة للاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة.

Response to Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) Innovations ± 2 S.E.

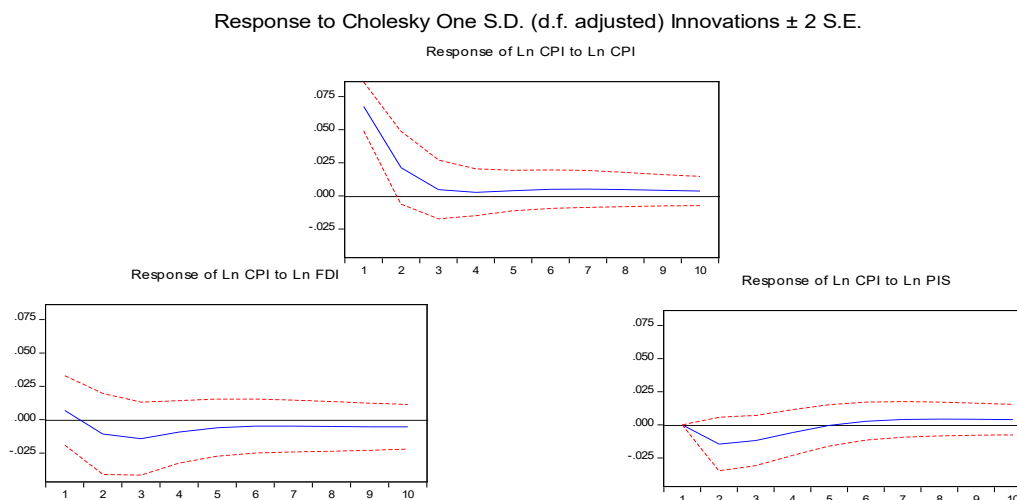


شكل (٦): دوال الاستجابة للصدمات لمتغير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر Ln FDI.

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي E-views.

يوضح الشكل (٧)، أن حدوث صدمة عشوائية بمقدار وحدة واحدة في كل من متغيري تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وعدم الاستقرار السياسي – كل على حدة- على حجم الفساد (بمعنى زيادة المتغير محل الاهتمام ١٪). فنجد أن حدوث صدمة عشوائية موجبة مقدارها انحراف معياري ١٪ في حجم الفساد ذاته، سوف تؤدي إلى زيادته في نفس الفترة الزمنية فقط، ثم يأخذ اتجاهاً تنازلياً حتى الفترة الزمنية الرابعة، ثم يأخذ في التصاعد مرة ثانية حتى يصل إلى الفترة الزمنية العاشرة ثم يأخذ اتجاهاً تنازلياً مرة أخرى، حيث يتضح أن استجابة حجم الفساد للصدمات غير المتوقعة الحادثة له في نفسه كانت كبيرة وبشكل إيجابي باستثناء الفترة الزمنية الرابعة كانت سالبة؛ وأن كان التأثير ضعيف جداً، وتعتبر هذه العلاقة منطقية، حيث أن التغيرات في حجم الفساد ترتبط وبشكل إيجابي بحجم الفساد في الفترات الزمنية السابقة.

بينما نجد اتجاه رد الفعل لحجم الفساد عندما تحدث صدمة عشوائية موجبة مقدارها انحراف معياري ١٪ في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فسوف تحدث تغيرات موجبة في حجم الفساد حتى الفترة الزمنية الثالثة، ثم تتحول بعد ذلك إلى سالبة حتى تصل إلى الفترة الزمنية العاشرة. فيما نجد أيضاً اتجاه رد الفعل لحجم الفساد عندما تحدث صدمة عشوائية موجبة مقدارها انحراف معياري ١٪ في عدم الاستقرار السياسي، فسوف تحدث تغيرات موجبة في حجم الفساد حتى الفترة الزمنية السابعة، ثم تتحول بعد ذلك إلى تأثير سلبي ضعيف جداً حتى الفترة الزمنية العاشرة. ويتضح أن هذه النتائج تتفق مع النظرية الاقتصادية وفرضية الدراسة، التي تفضي بوجود أثر إيجابي لعدم الاستقرار السياسي على حجم الفساد بالمجتمع المصري.

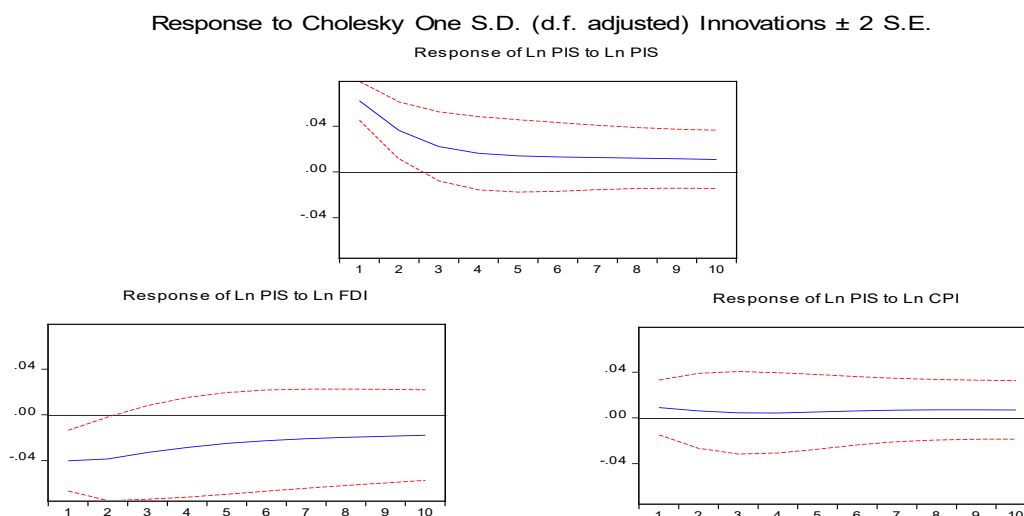


شكل (٧): دوال الاستجابة للصدمات لمتغير حجم الفساد Ln CPI.

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي E-views.

يوضح الشكل (٨)، أثر حدوث صدمة عشوائية بمقدار وحدة واحدة في كل من متغيري تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وحجم الفساد كل على حدة. على عدم الاستقرار السياسي (بمعنى أن زيادة المتغير محل الاهتمام بنسبة ١٪). فنجد أن حدوث صدمة عشوائية موجبة مقدارها انحراف معياري ١٪ في عدم الاستقرار السياسي ذاته، سوف تؤدي إلى زيادة في نفس الفترة فقط، ثم يأخذ اتجاهًا تنازليًا، حيث يتضح أن استجابة عدم الاستقرار السياسي للصدمات غير المتوقعة الحادثة له في نفسه كانت كبيرة وبشكل إيجابي حتى الفترة الزمنية السادسة، ثم تحول التأثير إلى شكل سلبي حتى الفترة الزمنية العاشرة، وتعتبر هذه العلاقة منطقية، حيث أن التغيرات في عدم الاستقرار السياسي ترتبط وبشكل إيجابي بعدم الاستقرار السياسي في الفترات الزمنية السابقة.

بينما نجد اتجاه رد الفعل لعدم الاستقرار السياسي عندما تحدث صدمة عشوائية موجبة مقدارها انحراف معياري ١٪ في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فسوف تحدث تغيرات سالبة في عدم الاستقرار السياسي طوال الفترة الزمنية. فيما نجد اتجاه رد الفعل لعدم الاستقرار السياسي عندما تحدث صدمة عشوائية موجبة مقدارها انحراف معياري ١٪ في حجم الفساد، فسوف تحدث تغيرات موجبة في عدم الاستقرار السياسي طوال الفترة الزمنية. ويتضح أن هذه النتائج تتفق مع النظرية الاقتصادية وفرضية الدراسة، التي تفضي بوجود أثر إيجابي للفساد على عدم الاستقرار السياسي بالمجتمع المصري.



شكل (٨): دوال الاستجابة للصدمات لمتغير عدم الاستقرار السياسي Ln PIS.

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي E-views.

(٣-٨-٢) تحليل مكونات التباين:

بالرغم من أهمية التعرف على مكونات التباين لجميع متغيرات النموذج الناتجة عن الصدمات المختلفة؛ إلا أنه لتبسيط التحليل سيقصر التركيز على تحليل مكونات التباين الخاصة بالمتغيرات الثلاث الرئيسية للدراسة، وهي: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وحجم الفساد، وعدم الاستقرار السياسي؛ لمدة خمسة فترات زمنية، كما هو موضح بالجدول (١٣)، وذلك على النحو التالي:

فيما يتعلق بمكونات التباين الخاصة بمتغير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن الصدمات الخاصة بالمتغير نفسه تساهم بنسبة ١٠٠٪ من التقلبات التي يتعرض لها بعد مرور الفترة الزمنية الأولى، وبالتالي يتلاشى دور كل من متغيرات النموذج الأخرى في الفترة الزمنية الأولى فقط، بينما أن مساهمة المتغير نفسه تنخفض عبر الزمن حيث يساهم بنحو ٨٩,٢٩٪ في الفترة الزمنية الثانية؛ ليصل إلى ٧٢,٨٠٪ في الفترة الزمنية الخامسة، في حين نجد أن التغيرات في حجم الفساد تمثل المساهمة الأكبر في تفسير التباين الحادث في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر طوال الفترة الزمنية بنسبة ٣٠,٤٧٪ في الفترة الزمنية الثانية حتى وصلت إلى ٣٥,٤٠٪ في الفترة الزمنية الخامسة، ثم يليه التغيرات في عدم الاستقرار السياسي بنسبة ١,٣٤٪ في الفترة الزمنية الثانية حتى وصلت إلى ٣,٦٧٪ في الفترة الزمنية الخامسة، وتشير هذه النتيجة إلى أن الفساد وعدم الاستقرار السياسي يلعب دوراً هاماً في التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة للاقتصاد المصري.

وبالنسبة لمكونات التباين الخاصة بمتغير حجم الفساد، نجد أن الصدمة الخاصة بالمتغير ذاته تساهم في تفسير ٩٨,٩٧٪ من التقلبات التي يتعرض لها بعد مرور الفترة الزمنية الأولى؛ إلا أنه مع مرور الزمن تنخفض مساهمة المتغير نفسه، حيث يساهم بنحو ٨٢,٧٢٪ في الفترة الزمنية الثانية، ليصل إلى ٦٤,٩٨٪ في الفترة الزمنية الخامسة، في حين نجد أن التغيرات في عدم الاستقرار السياسي تمثل المساهمة الأكبر في تفسير التباين الحادث في حجم الفساد طوال الفترة الزمنية بنسبة ٣,٤٨٪ في الفترة الزمنية الثانية،

حتى وصلت إلى ٧,٧٧٪ في الفترة الزمنية الخامسة، وتشير هذه النتيجة إلى أن هناك علاقة ارتباط قوية بين حجم الفساد وعدم الاستقرار السياسي في المجتمع المصري، حيث أن عدم الاستقرار السياسي يلعب دوراً هاماً في تفشي الفساد في المجتمع المصري.

وأيضاً بتحليل مكونات التباين الخاصة بمتغير **عدم الاستقرار السياسي**، نجد أن الصدمة الخاصة بالمتغير ذاته تساهم في تفسير ٦٩,٥٥٪ من التقلبات التي يتعرض لها بعد مرور الفترة الزمنية الأولى؛ إلا أنه مع مرور الزمن تتخفف مساهمة المتغير نفسه حيث يساهم بنحو ٣٤,٥٥٪ في الفترة الزمنية الخامسة، في حين نجد أن التغيرات في حجم الفساد تمثل المساهمة الأكبر في تفسير التباين الحادث في عدم الاستقرار السياسي طوال الفترة الزمنية بنسبة ١,٤٩٪ في الفترة الزمنية الأولى، حتى وصلت إلى ٤,٤٦٪ في الفترة الزمنية الخامسة، وتشير هذه النتيجة إلى أن هناك علاقة ارتباط قوية بين عدم الاستقرار السياسي وحجم الفساد في المجتمع المصري، حيث أن تفشي الفساد يلعب دوراً هاماً في زيادة معدلات عدم الاستقرار السياسي في المجتمع المصري.

جدول (١٣): نتائج تحليل مكونات التباين للمتغيرات الثلاث الرئيسية للدراسة.

تحليل مكونات التباين لمتغير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر Ln FDI			
الفترة	Ln FDI	Ln CPI	Ln PIS
1	100.0000	0.000000	0.000000
2	89.29974	30.47837	1.342295
3	81.16953	31.18764	1.416416
4	75.96336	32.59913	2.867673
5	72.80468	35.40384	3.678661
تحليل مكونات التباين لمتغير حجم الفساد Ln CPI			
الفترة	Ln FDI	Ln CPI	Ln PIS
1	1.029659	98.97034	0.000000
2	2.693322	82.72610	3.482255
3	5.381307	73.96004	5.189892
4	6.186043	69.11686	6.310286
5	6.2592911	64.98937	7.777290
تحليل مكونات التباين لمتغير عدم الاستقرار السياسي Ln PIS			
الفترة	Ln FDI	Ln CPI	Ln PIS
1	2.950998	1.491720	69.55728
2	3.427321	3.377125	54.35507
3	3.258336	4.266095	43.93687
4	3.822458	4.142524	37.98934
5	3.528847	4.460124	34.55838

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي E-views.

وبناءً على ما تقدم، يتضح أن نتائج تحليل العلاقات الديناميكية للنموذج المقدر باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR، تتفق مع نتائج وفرضية الدراسة الرئيسية التي تفضي بوجود أثر تفاعلي للفساد وعدم الاستقرار السياسي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة للاقتصاد المصري. فقد توصل تحليل دوال الاستجابة للصدمات للمتغيرات الثلاث الرئيسية للدراسة، إلى وجود تأثير سلبي للفساد وعدم الاستقرار السياسي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة للاقتصاد المصري، وأن هناك علاقة طردية بين الفساد وعدم الاستقرار السياسي بالمجتمع المصري، بينما يوضح تحليل مكونات التباين للمتغيرات الثلاث الرئيسية للدراسة وجود تأثير تبادلي بين الفساد وعدم الاستقرار السياسي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة للاقتصاد المصري، وهذا يثبت صحة الفرضيات الفرعية للدراسة.

٤) النتائج والتوصيات.

(٤-١) النتائج:

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج التي يمكن توضيحها فيما يلي:

- وفقاً للنظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، فإنه لا يوجد اتفاق حول طبيعة العلاقة بين الفساد وعدم الاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي المباشر؛ نظراً لما تتسم به هذه العلاقة بقدر كبير من الجدل والغموض، حيث أنه يوجد تباين في الإدالة النظرية والتطبيقية على ما إذا كانت العلاقة ايجابية أم سلبية، وأن كانت معظم الدراسات السابقة تؤكد على الآثار السلبية للفساد وعدم الاستقرار السياسي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- يمكن التعرف على هذه العلاقة من خلال دراسة الآثار التفاعلية للفساد وعدم الاستقرار السياسي بالمجتمع على بيئة ومناخ النشاط الاستثماري، حيث يعد الفساد احد المحددات الهامة المؤدية إلى زيادة حدة عدم الاستقرار السياسي بالمجتمع؛ لأنه يؤدي إلى شيوع الفوضى والاضطرابات السياسية، وذلك لأن الفساد يصاحبه لغة القوة وفرض الأمر الواقع كوسيلة لانتزاع السلطة، كما أن عدم الاستقرار السياسي يزيد من انتشار ظاهرة تفشي الفساد في المجتمع؛ لأنه يؤدي إلى غياب المنافسة الحرة والسلمية. ومن ثم، فإنه كلما كان هناك مستوى منخفض من الفساد وعدم الاستقرار السياسي؛ فإن ذلك يساهم في توفير البيئة الملائمة والمواتية للنشاط الاستثماري، وهو ما يؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- يعاني الاقتصاد المصري من ارتفاع مستوي الفساد وعدم الاستقرار السياسي، هذا فضلاً عن زيادتهما بمعدلات كبيرة خلال فترة الدراسة، وبخاصة خلال أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وهو ما أثر سلباً على مناخ وبيئة الاستثمار وحد من تدفقات رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية؛ بل وعمل على أن تكون البيئة المحلية طاردة للاستثمارات.
- وفي مجال دراسة التوترات الجيوسياسية والحروب خلال فترة الدراسة، سواء في منطقة الشرق الأوسط: كتوترات الربيع العربي والصراع في فلسطين، أو بين روسيا وأوكرانيا، أو جائحة كوفيد-١٩ والإغلاق شبه التام الذي حل بالاقتصاد العالمي، وزيادة خوف المستثمرين خلال هذه الفترة، فقد أدى ذلك إلى ترجع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ليس فقط على مصر ولكن على المستوى العالمي، حيث أن العوامل والأحداث المرتبطة بعدم الاستقرار السياسي والتي تنتمي حينها مدركات الفساد تؤثر سلباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- توضح نتائج القياس وجود تأثير سلبي للفساد وعدم الاستقرار السياسي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة للاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة، حيث تشير قيمة المعلمة المقدرة أن زيادة مقداره درجة واحدة في كل من حجم الفساد وعدم الاستقرار السياسي يترتب عليه تخفيض في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مقداره ١,٠٥٪ و ١,١٨٪ على الترتيب.

- توجد علاقة طردية بين حجم الفساد وعدم الاستقرار السياسي في المجتمع المصري خلال فترة الدراسة، وكل منهما يدعم الآخر وبمعدلات تأثير متقاربة، حيث تشير قيمة المعلمة المقدرة أن زيادة مقداره درجة واحدة في عدم الاستقرار السياسي سوف يترتب عليها زيادة مقداره ٠,٣٥٪ في حجم الفساد، كما أن زيادة مقداره درجة واحدة في حجم الفساد سوف يترتب عليها زيادة مقداره ٠,٣٥٪ في عدم الاستقرار السياسي.
- توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه بين حجم الفساد وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك بين عدم الاستقرار السياسي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، تتمثل في أن حجم الفساد وعدم الاستقرار السياسي يتسبب في التغيرات التي تحدث في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة للاقتصاد المصري؛ والعكس ليس صحيح، وهذا يدل على أهمية تأثير حجم الفساد وعدم الاستقرار السياسي في توفير البيئة الملائمة لمناخ الاستثمار لجذب تلك التدفقات إلى الاقتصاد المصري.
- توجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه، بين كل من حجم الفساد وعدم الاستقرار السياسي في واقع الاقتصاد المصري، وبالتالي تكون العلاقة بينهما تكاملية ويسبب كل منهما الآخر، مما يدل التداخل والاعتماد المتبادل بين هذه المتغيرات بالاقتصاد المصري.

(٢-٤) التوصيات:

في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج، يمكن اقتراح بعض التوصيات التي يمكن من خلالها مكافحة الفساد وتحقيق الاستقرار السياسي وتحسين بيئة ومناخ الاستثمار الأجنبي؛ لمساعدة الحكومة وصناع القرار في مصر على جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد المصري، وتتمثل أهم هذه التوصيات فيما يلي:

التوصية	السياسات والإجراءات	جهة التنفيذ	المدة الزمنية
مكافحة الفساد	- ضرورة تبني الدولة خطة إستراتيجية وطنية متكاملة لمكافحة الفساد، مع تشريع قوانين خاصة بمكافحة الفساد تتضمن عقوبات مشددة للسيطرة على تلك الظاهرة. - ضرورة تفعيل دور الأجهزة الرقابية المختلفة ومنحها الاستقلالية الكاملة التي تمكنها من أداء دوره الرقابي بكل حيادية ونزاهة وتجعلها يد قوية للقضاء على مظاهر الفساد. - ضرورة خلق ثقافة مجتمعية مناهضة للفساد، من خلال نشر الوعي لدى المواطنين بممارسات الفساد ومخاطرها، وتحفيز المشاركة المجتمعية بين الحكومة والمجتمع المدني للتعاون في تأهيل الكوادر اللازمة في مجالات مكافحة هذه الظاهرة.	- مجلس النواب. - وزارة العدل. - هيئة الرقابة الإدارية. - وزارة التنمية المحلية.	الأجل القصير والأجل المتوسط.

الأجل القصير والأجل المتوسط.	- رئاسة مجلس الوزراء. - مجلس النواب. - وزارة التنمية المحلية.	- ضرورة الاهتمام بوضع برنامج شامل للإصلاح السياسي والمؤسسي يعمل على توفير الحرية والديمقراطية الحقيقية وتفعيل القانون على كافة المستويات. - نشر الوعي الثقافي والمجتمعي بأهمية الاستقرار السياسي للدولة، من خلال توعية أفراد المجتمع بمخاطر عدم الاستقرار السياسي. - ابتكار حوافز وضمانات تقلل من الأثر السلبي لعدم الاستقرار السياسي: كتحقيق العدالة الاجتماعية، والحد من التفاوت في توزيع الدخل، وضمان التداول السلمي للسلطة، واحترام القوانين وأحكام القضاء.	تحقيق الاستقرار السياسي
الأجل القصير والأجل المتوسط.	- وزارة الاستثمار. - وزارة التجارة والصناعة. - الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.	- ضرورة العمل على تهيئة بيئة ومناخ الاستثمار الملائمة، خاصة فيما يتعلق بالبيئة القانونية، وتسهيل إجراءات الاستثمار، وتفعيل نظام الشباك الواحد. - ضرورة تصميم خريطة استثمارية واضحة المعالم، يتم من خلالها: تحديد القطاعات، والمناطق الجغرافية المستهدف توجيه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها. - إزالة القيود على دخول الشركات الجديدة والمستثمرين الأجانب، مع ضرورة توفير المعلومات، والشفافية الكاملة التي تمكن من اتخاذ القرارات.	تحسين بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر

المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- ١- السيد، جيهان محمد محمد، ٢٠١٧، "الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تطبيقية على مصر"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- ٢- بطران، أحمد محمد سامي، ٢٠٢٤، "أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة قياسية للفترة من (٢٠٠٣ إلى ٢٠٢٠)"، مجلة البحوث الإدارية، المجلد ٤٢، العدد ١، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية.
- ٣- جيجاراتي، دامودار، ٢٠١٥، "الاقتصاد القياسي (ترجمة هند عبد الغفار عودة، عفاف على حسين الدش)"، دار المريخ، الرياض.
- ٤- حسانين، أميرة أحمد عبد الصبور، ٢٠١٩، "أثر مكافحة الفساد الاقتصادي على التنمية الاقتصادية في مصر قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- ٥- عبد العزيز، محمد محمود فتح الله، ٢٠١٦، "دراسة تحليلية بين الفساد والتنمية الاقتصادية بالتطبيق على الاقتصاد المصري"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر.
- ٦- نجا، علي عبد الوهاب إبراهيم، ٢٠٢٠، "العلاقة بين الفساد وعدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٨)"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثاني، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1- Afzali, A., 2019, "The Impact of Political Stability on Foreign Direct Investment in South Asian Countries Focusing on Afghanistan", International Journal of Scientific and Research Publications, Vol.9, No5.
- 2- Aisen, A. and Veiga F. J., 2011, "How Does Political Instability Affect Economic Growth?", IMF Working Paper, Middle East and Central Asia Department.
- 3- Akhtar, Z. and Yasin, H. M., 2015, "Terrorism and Political Instability Implications For Foreign Direct Investment: A Case Study of South and South East Asian Countries", Pakistan Journal of Applied Economics, Vol. 25, No. 1.
- 4- Amarandi, M., 2013, "Corruption and Foreign Direct Investment: Evidence From Central and Eastern European States", Centre for European Studies, Alexandra Loan Cuzco University, CES Working Papers, Vol. 5, No. 3.

-
-
- 5- Asif, M., Majid, A., Yasir, M. and Ali, A., 2018, "Fluctuations in Political Risk Indicators and Their Impact on FDI Inflow in Pakistan", Asian Journal of Technology Innovation, Vol. 26, No. 3.
 - 6- Balasubramanyam, V.N., 2001, "Foreign Direct Investment in Developing Countries: Determinants and Impact", Oecd Global Forum On International Investment, New Horizons and Policy Challenges for Foreign Direct Investment in the 21st Century, Mexico City, Mexico.
 - 7- Barassi, M., R. and Zhou, Y., 2012, "The effect of corruption on FDI: A parametric and non-parametric analysis", European Journal of Political Economy, Vol. 28.
 - 8- Barolli, B., Takahashi, K. and Tomizawa, T., 2009, "The Impact of Political Volatility on Foreign Direct Investment: Evidences from the Western Balkan Countries", Bulletin of Yamagata University, Social Science, Vol. 40, No. 1.
 - 9- Belgibayeva, A. and Plekhanov, A., 2015, "Dose Corruption Matter For Sources of Foreign Direct Investment?", European Bank For Reconstruction and Development, Working Paper, No. 176.
 - 10- Bitar, N., Haman, M. and Khoueiri, G., 2020, "Impact of Political Instability on Foreign Direct Investment in Lebanon", Asian Social Science, Vol. 16, No. 1.
 - 11- Busse, M. and Hefeker, C., 2005, "Political Risk, Institutions and Foreign Direct Investment", Hamburg Institute of International Economics, Discussion Paper, No. 315.
 - 12- Chande, K. A., 2014, "Africa Rising: Corruption and Foreign Direct Investment Inflows", CMC Senior Theses, Claremont Colleges Paper, No. 1023.
 - 13- Cies'lik, A. and Goczek, Ł., 2018, "Control of corruption, international investment, and economic growth – Evidence from panel data", World Development, Vol. 103.
 - 14- Cuervo-Cazurra, A., 2008, " Better the devil you don't know: Type of corruption and FDI in transition economies", Journal of International Management, Vol. 14, No. 1.
 - 15- Erkekoglu, H. and Kilicarslan, Z., 2016, "Do Political Risks Affect The Foreign Direct Investment Inflows to Host Countries?", Journal of Business Economics and Finance, Vol. 5, No. 2.

-
-
- 16- Globerman, S. and Shapiro, D., 2002, "Global direct investment Flows: The Role of Government In Frostructure", World Development, Vol. 30, No, 11.
 - 17- Godinez, J. R. and Liu, L., 2015, "Corruption distance and FDI flows into Latin America", International Business Review, Vol. 24.
 - 18- Gujarati, D., and Porter, D., 2008, "Basic Econometrics", The McGraw-Hill Series-Economics, 5th Ed.
 - 19- Hayakawa, K. Kimura, F. and Lee, H. H., 2013, "How Dose Country Risk Matter for Foreign Direct Investment?", The Developing Economies, Vol. 5, No. 1.
 - 20- Jaradat, M., AL-Zeaud, H. A. and AL-Rawahneh, H., 2011, "An Econometric Analysis of the Determinants of Inflation in Jordan", Middle Eastern Finance and Economic, Issue 15.
 - 21- Kaufmann, D., Kraay, A., and Mastruzzi, M., 2010, "The Worldwide Governance Indicators : Methodology and Analytical ", Policy Research Working Paper, The World Bank Development Research Group Macroeconomics and Growth Team, No. 5430.
 - 22- Lucke, N. and Eichler, S., 2016, "Foreign Direct Investment: The Role of Institutional and Cultural Determinants", Applied Economics, Vol. 48, No. 11.
 - 23- Mohamed, K. A., 2010, "Foreign Direct Investment in Egypt Determinants, Spillovers, and Causality", Thesis Submitted For The of Doctor of Philosophy, University of Leicester, U. K.
 - 24- Nazeer, A. and Masih, M., 2017, "Impact of Political Instability on Foreign Direct Investment and Economic Growth: Evidence From Malays", Munich Personal Repel Archive, MPRA Paper, No. 79418.
 - 25- Qadri, N., Shah, N. and Quresni, M., 2020, "Impact of Political Instability on International Investment and Trade in Pakistan", Europe Online Journal of Natural and Social Sciences, Vol. 9, No. 2.
 - 26- Reuf, S., Mehmood, R., Rauf, A. and Mehmood, s., 2016, "Integrated Modal to Measure The Impact of Terrorism and Political Stability on FDI Inflows: Empirical Study of Pakistan", International Journal of Economics and Finance, Vol. 8, No. 4.
 - 27- Sarmidi, T. Shaari, A. H. and Ridzuan, S., 2015, "Environmental Stringency, Corruption and Foreign Direct Investment (FDI): Lessons From Global

-
-
- Evidence", Asian Academy of Management Journal of Accounting and Finance AAM AF, Penerbit University Saints Malaysia, Vol. 11, No. 1.
- 28- Springis, M., 2012, "The Impact of Host Country on Inward FDI?", Chinese Business Review, Vol. 11, No. 1.
- 29- Touny, M. A., 2016, "The Interactive Effects Corruption and Political in Stability on Foreign Direct Investment: Evidence From The Middle East Region", International Journal of Trade and Global Markets, Inderscience Enterprises Ltd, Vol. 9, No. 4.
- 30- Transparency International, 2024:
<https://www.transparency.org.uk/why-corruption-matters>
- 31- UNDP, 2002, "Egypt Human Development Report 2001/2002", executed by United Nations Development Programmed and the Institute of National Planning.
- 32- Wei, S., J., 2000, "How Taxing is Corruption on International Investors?", The Review of Economics and statistics, Vol. 82, No. 1.
- 33- World Bank, World Development Indicators, 2024:
<https://data.albankaldawli.org/>
- 34- World Bank, Worldwide Governance Indicators, 2024:
<https://www.worldbank.org/en/publication/worldwide-governance-indicators>
- 35- Yang, J. H., Wang, W., Wang, K. L. and Yen, C. Y., 2018, "Capital Intensity, Natural Resources, and Institutional Risk Preferences in Chins Out Word Foreign Direct Investment", International Review of Economics and Finance, Vol. 55, No. 3.

الملاحق

ملحق (١): متغيرات الدراسة.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI:

يمثل المتغير التابع للدراسة، وسيتم التعبير عنه بصافي التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر (% من الناتج المحلي الإجمالي)، والتي تم الحصول عليها من قاعدة بيانات التنمية العالمية (WDI) التي يصدرها البنك الدولي.

حجم الفساد CPI:

يمثل أحد المؤشرات الأساسية المستهدفة في الدراسة، وهنا أشارت الدراسات التطبيقية إلى دورين متناقضين لتأثير الفساد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فمن الممكن أن يؤثر الفساد إيجابياً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال استغلال الشركات الأجنبية للفساد المنتشر في الدولة للتقليل من حدة الروتين الحكومي "البيروقراطية"، وبالتالي تسريع الإجراءات الحكومية من خلال الرشاوى بما يسمى "أموال التسريع"، وهو ما يدعم فرضية اليد المساعدة للفساد، وفي الاتجاه الآخر من الممكن أن يؤثر الفساد سلباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال تشويه مناخ وبيئة الاستثمار؛ نظراً لما يترتب عليه من ارتفاع لتكاليف انجاز المعاملات الاقتصادية، بالإضافة إلى زيادة حالة عدم التأكد التي يواجهها المستثمر في الدولة المستضيفة، وهو ما يدعم فرضية اليد المعوقة للفساد.

ويقاس هذا المؤشر من خلال مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية العالمية "Transparency International"، وتتراوح قيمته بين (صفر: ١٠)، حيث يعكس الصفر أعلى مستوى للفساد والعشرة أدنى مستوى للفساد بالمجتمع، ويتوقع أن يؤثر سلباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى مصر، بينما يكون له تأثير إيجابي على عدم الاستقرار السياسي بالمجتمع المصري.

عدم الاستقرار السياسي PIS:

يمثل أحد المؤشرات الأساسية المستهدفة في الدراسة، وهنا أشارت الدراسات التطبيقية إلى دورين متناقضين لتأثير عدم الاستقرار السياسي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فمن الممكن أن يؤثر عدم الاستقرار السياسي إيجابياً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويرجع ذلك إلى أن المستثمر الأجنبي يمكنه الاستفادة من الوضع السياسي السيئ للدولة المستضيفة للاستثمار، من خلال استغلاله للموارد الوفيرة التي تتمتع بها هذه الدول خصوصاً الدول النامية منها، وفي الاتجاه الآخر من الممكن أن يؤثر عدم الاستقرار السياسي سلباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال تشويه مناخ وبيئة الاستثمار وزيادة حدة المخاطر السياسية وعدم الاستقرار، بالإضافة إلى زيادة حدة عدم اليقين في الدولة المستضيفة.

ويقاس هذا المؤشر من خلال أحد مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI) التي يصدها البنك الدولي، كمكمل لمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب الذي تتراوح قيمته بين (صفر: ١٠)، وزيادة القيمة تعني ارتفاع مستوى عدم الاستقرار السياسي في المجتمع، ويتوقع أن يؤثر سلباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى مصر، بينما يكون له تأثير إيجابي على حجم الفساد بالمجتمع المصري.

حجم السوق GDP:

هو محدد على درجة كبيرة من الأهمية للاستثمار الأجنبي المباشر، ويتم التعبير عنه من خلال مؤشر النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)، كأحد مؤشرات التنمية العالمية (WDI) التي يصدرها البنك الدولي، كمتغير تقريبي لحجم السوق في مصر وقوته الشرائية ومعدلات الاستهلاك، فتطور مستوى الدخل في مصر يؤدي بالتبعية إلى زيادة حجم السوق المصري؛ مما يشجع على جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إليها. حيث من الأهداف الرئيسية للشركات الدولية هو توفير منتجاتها في السوق المحلي للدولة المضيفة، وبالتالي فالدول التي يرتفع بها معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من المحتمل أن تجذب قدر أكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ لأن

لديها أسواق استهلاكية أكبر ويمكن للشركات الأجنبية أن تحقق اقتصاديات الحجم، وبالتالي من المتوقع أن يؤثر هذا المؤشر تأثيراً إيجابياً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة للاقتصاد المصري.

البنية الأساسية INV:

تعتبر من المحددات الهامة التي تجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويتم التعبير عنها بمؤشر إجمالي تكوين رأس المال الثابت، القطاع العام الحكومي (% من إجمالي الناتج المحلي)، كأحد مؤشرات التنمية العالمية (WDI) التي يصدرها البنك الدولي، ويتكون إجمالي تكوين رأس المال من مجموع النفقات على الإضافات من الأصول الثابتة للاقتصاد، بالإضافة إلى صافي التغير في قيمة المخزون، وقد سعت الدولة المصرية في الأعوام الأخيرة إلى تكثيف الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية لتهيئتها وتحسين جودتها؛ لأنها تمثل العمود الفقري لأي نشاط اقتصادي ناجح، فتوافر بنية أساسية جيدة تتم صيانتها بشكل دوري يمثل عاملاً محفزاً لمناخ بيئة الاستثمار، وبالتالي من المتوقع أن يؤثر هذا المؤشر تأثيراً إيجابياً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة للاقتصاد المصري.

الانفتاح التجاري TOP:

يعد من المحددات الهامة لجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أنه من ضمن المزايا التنافسية لموقع الدولة المضيفة بالنسبة للمستثمر الأجنبي، ويتم التعبير عنه بمؤشر التجارة (% من إجمالي الناتج المحلي)، كأحد مؤشرات التنمية العالمية (WDI) التي يصدها البنك الدولي، ويتكون معدل التجارة من إجمالي الصادرات والواردات، فانفتاح الدولة على التجارة الدولية يمكن المستثمر الأجنبي من الدخول الحر للدولة وممارسة الأعمال بها دون فرض نوع من الحماية والمنافسة مع المنتجات المحلية، بالإضافة لإتاحة قدر كبير من الأسواق أمام المصدرين وتخصيص للموارد أكثر كفاءة، وقد عملت مصر على زيادة انفتاحها على العالم الخارجي وإبرام الاتفاقيات والشراكات التجارية مع أغلب الدول لجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك فمن المتوقع أن يؤثر هذا المؤشر تأثيراً إيجابياً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة للاقتصاد المصري.

سعر الصرف REX:

يعد سعر الصرف أداة من أدوات السياسة النقدية الهامة المؤثرة على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويتم التعبير عنها بمؤشر سعر الصرف الرسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي، متوسط الفترة)، كأحد مؤشرات التنمية العالمية (WDI) التي يصدها البنك الدولي، وتشير النظرية الاقتصادية وكذلك الدراسات التطبيقية في هذا الخصوص إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فتخفيض سعر العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية؛ يترتب عليه انخفاض القيمة الحقيقية لتكاليف المشروع، وهو ما يحفز المستثمر الأجنبي على زيادة استثماره المباشر في الدولة المضيفة، وقد قامت مصر خلال فترة الدراسة على إجراء العديد من التخفيضات على قيمة الجنيه، لذلك فمن المتوقع أن يؤثر هذا المتغير تأثيراً سلبياً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة للاقتصاد المصري.

المصدر: إعداد الباحثين.

ملحق (٢): بيانات المتغيرات الأصلية المستخدمة في النموذج القياسي للدراسة.

السنة	(FDI) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (%) من إجمالي الناتج (المحلي)	(CPI) حجم الفساد، مؤشر مدركات الفساد، القيمة (صفر: ١٠)*	(PIS) عدم الاستقرار السياسي، مكمّل مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب، القيمة (صفر: ١٠٠)	(GDP) حجم السوق، النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	(INV) البنية الأساسية، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، القطاع العام (%) من إجمالي الناتج (المحلي)	(TOP) الانفتاح التجاري، التجارة (%) من إجمالي الناتج (المحلي)	(REX) سعر الصرف، سعر صرف رسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي، متوسط الفترة)
١٩٩٦	٠,٩٤	٢,٨	٧٢,٣٤	٢,٧٥	١٤,٨	٤٦,٩	٣,٣٩
١٩٩٧	١,١٤	٢,٨	٦٤,١	٣,٢٤	١٥,١	٤٣,٧	٣,٣٩
١٩٩٨	١,٢٧	٢,٩	٥٥,٨٥	٣,٣٣	١٤,٢	٤١,٩	٣,٣٩
١٩٩٩	١,١٧	٣,٣	٦١,١٧	٣,٨٤	١١	٣٨,٣	٣,٤
٢٠٠٠	١,٢٤	٣,١	٥٢,٣٨	٤,١٩	٩,٨	٣٩,١	٣,٤٧
٢٠٠١	٠,٥٣	٣,٦	٦٢,٤٤	١,٤٣	٨,٨	٣٩,٨	٣,٩٧
٢٠٠٢	٠,٧٦	٣,٤	٦٨,٧٨	٠,٢٧	٩,٤	٤٠,٩	٤,٥
٢٠٠٣	٠,٣	٣,٣	٧٢,٣٦	١,٠٦	٨,٢	٤٦,١	٥,٨٥
٢٠٠٤	١,٥٩	٣,٢	٧٨,٦٤	٢	٨,٨	٥٧,٨	٦,٢
٢٠٠٥	٦	٣,٤	٧٣,٣٠	٢,٤٢	٩,٣	٦٢,٩	٥,٧٨
٢٠٠٦	٩,٣٥	٣,٣	٧٧,٧٨	٤,٧٨	٨	٦١,٥	٥,٧٣
٢٠٠٧	٨,٨٨	٢,٩	٧٢,٩٥	٥,٠٢	٧,٧	٦٥,١	٥,٦٤
٢٠٠٨	٥,٨٣	٢,٨	٧١,١٥	٥,٠٨	٧,٨	٧١,٦	٥,٤٣
٢٠٠٩	٣,٥٥	٢,٨	٧٤,٤١	٢,٦٥	٩,٨	٥٦,٥	٥,٥٤
٢٠١٠	٢,٩٢	٣,١	٨٠,٥٧	٣,٠٤	٨,٧	٤٧,٩	٥,٦٢
٢٠١١	٠,٢-	٢,٩	٩٣,٣٦	٠,٤٦-	٦,٤	٤٥,٢	٥,٩٣
٢٠١٢	١	٣,٢	٩٢,٤٢	٠,٠٦-	٥,٥	٤٠,٧	٦,٠٦
٢٠١٣	١,٤٥	٣,٢	٩٢,٨٩	٠,١٥-	٥,١	٤٠,٣	٦,٨٧
٢٠١٤	١,٥١	٣,٧	٩٢,٣٨	٠,٥٣	٥,٢	٣٦,٩	٧,٠٨
٢٠١٥	٢,١	٣,٦	٩١,٩٠	٢,١	٦	٣٤,٨	٧,٦٩
٢٠١٦	٢,٤٤	٣,٤	٩٠,٩٥	٢,١٩	٦,٧	٣٠,٢	١٠,٠٣
٢٠١٧	٢,٩٨	٣,٢	٩٠,٩٥	٢,١٣	٨,٦	٤٢,٨	١٧,٧٨
٢٠١٨	٣,١	٣,٥	٨٨,٢١	٣,٣٥	١٠,٦	٤٥,٩	١٧,٧٧
٢٠١٩	٢,٨٣	٣,٥	٨٧,٧٤	٣,٦٧	٩,٤	٤١,١	١٦,٧٧
٢٠٢٠	١,٥٢	٣,٣	٨٨,٢١	١,٧٧	٨,٧	٣٢,١	١٥,٧٦
٢٠٢١	١,٢١	٣,٣	٨٥,٣٨	١,٥٩	٩,٥	٢٩,٨	١٥,٦٤
٢٠٢٢	٢,٣٩	٣,٠	٨٥,٨٥	٤,٩٣	١٠,٨	٣٦,٩	١٩,١٦
٢٠٢٣	٢,٤٨	٣,٥	٨٣,٤١	٢,١	٨,٦	٤٠,٤	٣٠,٦٣

Source: * (Transparency International, 2024),
(World Bank, Worldwide Governance Indicators, 2024),
(World Bank, World Development Indicators, 2024).

Measuring the interactive impact of corruption and political instability on foreign direct investment inflows to the Egyptian economy.

Abstract:

This study aims to analyze and measure the interactive effect of corruption and political instability on incoming FDI flows to the Egyptian economy during the period (1996-2023), using both analytical and quantitative methods, by studying the relationship between the three variables in the economic literature, analyzing their development in the Egyptian economy during the study period, and measuring the quantitative and causal relationships "reciprocal" between them, using the vector autoregression (VAR) model. The study found that there is a negative impact of corruption "1,05%" and political instability "1,18%" on incoming FDI flows to the Egyptian economy, and that there is a direct relationship between the size of corruption and political instability "0,35%" in Egyptian society and that each supports the other. It also showed that there is a reciprocal effect between corruption and political instability on incoming FDI flows to the Egyptian economy. The results of the causal relationships showed that there is a two-way causal relationship between the size of corruption and political instability; That is, corruption causes political instability and vice versa, and thus the relationship between them is complementary, and there is a one-way causal relationship between both corruption and political instability in the direction of foreign direct investment flows into the Egyptian economy during the study period, so the study recommends the necessity of the state adopting an integrated national strategic plan to combat corruption, as well as the necessity of paying attention to the development of a comprehensive program for political and institutional reform, while working to create an appropriate investment environment and climate; to attract more foreign direct investment flows to the Egyptian economy.

Keywords: Corruption, Political Instability, Foreign Direct Investment, Egypt, VAR.